الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 23 تشرين الأول 2024
العدد 5331 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 23 October 2024 nº 5331 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

طوفان الأقصى

انتقال التطهير العرقي إلى بيت لاهيا

10



الفشل في اكتشاف مُسيّرات حزب الله يربك إسرائيل

4

لا رئيس تحت النار

3 - 2

غارة على الطيونة أمس (هيثم الموسوي)

على الغلاف

المستعجلون يتصرّفون أن الحكومة ورئيسها «في الجيبة»

الداعمون لعون يرسمون له دوراً يفوق مجلس الوزراء

إبراهيم الأمين

الجهود الأميركية لفرض استسلام على لبنان من خلال القبول بترتيبات أمنية، وفق شروط العدوّ جنوباً، لا تركّز على الجانب المتعلق حصراً بالاتصالات مع الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي. إذ إن واشنطن ترغب في الاستثمار السياسي، وتجد نفسها أمام مطالبات ملحّة من القوى اللبنانية «الحليفة» لها، التي «تريد المساعدة في التخلص من حزب الله»، وإنشاء «جبهة داخلية تلاقي الطلبات الأميركية من خلال برنامج يقوم على فكرة فرض رئيس جديد للجمهورية من دون انتظار موافقة حزب الله». ويبدو أن الجهات الفاعلة في هذا السياق لا تزال تقتصر على من تجمّعوا في معراب الى جانب قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع، وسط مخاوف عبّر عنها مرجع رسمي بارز، من تورط بعض هؤلاء في «أعمال استفزازية تهدف إلى خلق فوضى أمنية».

عملياً، يعرف الأميركيون أنه لم تتشكل بعد أيّ «جبهة لبنانية واسعة». فزعيم الغالبية الدرزية وليد جنبلاط يجد نفسه أقرب الى «تحالف بري – ميقاتي»، ويرفض جبران باسيل وسامي الجميل، كل من موقعه، العمل ضمن جبهة واحدة مع سمير جعجع، مع اكتشاف السفارة الأميركية، في ما يتعلق بالنواب «التغييريين»، أن ثلاثة منهم يمكن الوثوق بهم، وهم: مارك ضو وبولا يعقوبيان ووضاح الصادق.

مع ذلك، فإن الجهات اللبنانية

> الثنائي يرفض انتخاب رئيس تحت النار ومخاوف سنّية من تجاوز الطائف

«المستعجلة» تعتقد بأنها من يتحكّم بجدول الأعمال الأميركي. وبعض المجانين بين هؤلاء لا يريدون سماع أيّ رأي آخر، حتى ولو كان من فريقهم السياسي. لذلك، عبّر «جماعة معراب» عن استغرابهم من تحذير بعض وجوه «شيعة السفارة» السفيرة الأميركية ليزا جونسون، من أن «الحملة العسكرية الإسرائيلية والحملة السياسية تصيبان كل الطائفة الشيعية وليس حزب الله وحده». وبينما يعمل «جماعة معراب» بنصيحة رجلهم الراحل لقمان سليم بأن الشيعة لن يستفيقوا إلا بعد نكبة تصيبهم جميعاً، نصح «شيعة السفارة» الأميركيين، بخطوات «تساعد في إحداث اختراق داخل الطائفة، بعدم وضع كل الشيعة في سلّة واحدة مع حزب الله وحركة أمل». ويردّد بعض «شيعة السفارة» أن جونسون «تتعامل بجدية مع ملاحظاتهم، وأنها طلبت من حلفاء لها بين الناشطين والمسؤولين المحليين الانتقال بالحديث الى مرحلة احتضان الشيعة والفصل بينهم وبين حزب الله». ولكن لأن جونسون «واقعية»، لم تقدم أيّ وعد بأن إسرائيل ستميّز في ضرباتها. وهي «سمعت من بعض رجالها الخلّص، أنه يجب إدراك المخاطر الكبيرة التي ستنجم عن أيّ محاولة لعزل الشيعة، لأن الوقائع اللبنانية لا تسمح بذلك، وأيّ محاولة لفرض وقائع ستؤدي الى انهيار بقية مؤسسات الدولة، وفي مقدّمها الجيش اللبناني». ونقل عن أحد «أركان شيعة السفارة» قوله إن الطريقة المتبعة ستقود الى حالة من الفوضى «التي تناسب حزب الله بقوة، وخصوصاً أنه يتمتع بقدرات بشرية وعسكرية ومالية كبيرة جداً».

مع ذلك، فإن جميع اللاعبين المحليين الساعين الى استثمار الحرب يركّزون على الملف الرئاسي. لكن حملة الضغوط الهادفة الى انتخاب فوري لرئيس الجمهورية تلقّت ضربة، ليس فقط من معارضي الخطوة محلياً، بل حتى من قبل الأميركيين أنفسهم. إذ كان لافتاً أن الموفد الرئاسي عاموس هوكشتين تجنّب ملف ترشيح العماد جوزيف عون في محادثاته مع بري وميقاتي. وهو يعتقد أن الملف سيكون جزءاً من أيّ اتفاق يتعلق بنهاية الحرب، علماً أن هوكشتين، الذي يرغب في أن يكون ملف الرئاسة بيده حصراً، قال مراراً «إن الملف يخصّ أكثر من جهة في لبنان والمنطقة والعالم».

وبحسب ما بات معلوماً، فإن لقاء عين التينة الذي جمع بري وميقاتي وجنبلاط، كان يمكن أن يضم أيضاً رئيس التيار الوطني. لكن الأخير لديه مقاربة لا تجعله ينخرط تماماً مع فريق لديه معه مشكلات كبيرة في إدارة أمور البلاد. كما أن ميقاتي وجنبلاط، أقلّه، ليسا شديدي الترحيب بضمّ باسيل وحده من الجبهة المسيحية. إلا أن التوافق معه ثابت على أنه لا يمكن انتخاب رئيس في ظل استمرار الحرب، وأنه لا يمكن لهذا التحالف، بما يمثل سياسياً ونيابياً، أن يقبل بأن تفرض الولايات المتحدة أو أيّ جهات خارجية اسماً على مجلس النواب، في تكرار لما حصل عام 1982.

في هذه الأثناء، كان ثنائي أمل وحزب الله قد تفاهم مع المرشح سليمان فرنجية للتأكيد على استمرار ترشيحه. لكن فرنجية، الذي يسأل عن تأثير التطورات على معركته، نصح الحلفاء بعدم التنازل تحت الضغط القائم حالياً، وأنه شخصياً سيستمر بموقفه رغم كل الضغوط التي يتعرّض لها مباشرة، أو من قبل بعض المحيطين به. وقد شكل موقف فرنجية مفاجأة غير سارّة لفريق قائد الجيش الذي كان يحصر خصومه الجدّيين بباسيل، وبأن الأخير هو من يقود الحملة المضادة داخل لبنان وخارجه. حتى إن داعمي عون يحمّلون باسيل مسؤولية تحريض أقطاب الكنيسة على عدم السير في خيار عون، لأنه يشكل تحدياً لقسم غير قليل من اللبنانيين. وينظر المقربون من قائد الجيش بقلق الى احتمال «حصول تفاهم أولي بين باسيل وأطراف لقاء عين التينة، على اعتبار أن الرئيس التوافقي يشمل لائحة لا تضم سليمان فرنجية ولا جوزيف عون أيضاً». ومع ذلك، يتحدث هؤلاء عن أن موقف بري وجنبلاط «غير نهائي، وسيكون قابلاً للتغيير مع الوقت ومع حصول ضغوط سعودية وأميركية». ومع ذلك، فإن داعمي عون «يحاولون معرفة ما قصده رئيس المجلس بالحديث عن أن ترشيح عون يتطلب تعديلاً دستورياً وأنه أمر صعب حصوله الآن»، لأنهم «ناموا على سابقة انتخاب العماد ميشال سليمان بعد اتفاق الدوحة، حين جرى الأخذ برأي الوزير السابق بهيج طبارة بأن مسألة المهل (شرط انقضاء مدة زمنية بعد استقالة موظفي الفئة الأولى) تصبح ساقطة في حالة الشغور الرئاسي والحاجة الملحّة الى ملء الموقع.

ماذا عن الحكومة؟

يقول مرجع سياسي بارز إن المشكلة مع المستعجلين لا تتعلق بموقع الرئاسة فقط، لأن هؤلاء «يعتقدون بأن مشكلة لبنان ستحلّ بمجرد انتخاب رئيس للجمهورية، وهم يتجاهلون العقبات الأكثر خطورة، المتعلقة بنوعية الحكومة الجديدة، والتي تفرض ورشة كبيرة تبدأ بالمعركة على اسم رئيسها لتصل الى مهمتها السياسية ونوعية الائتلاف النيابي الذي ستمثله، الى جانب المعارك على الحقائب الوزارية الرئيسية».

ويلفت المرجع إلى أن «المتحمسين» للانتخابات الرئاسية يتصرفون وكأن هناك تعديلاً مرتقباً لاتفاق الطائف، أو كأن رئيس الجمهورية المقبل سيكون بمقدوره إدارة الحكم واتخاذ القرارات الأساسية متجاوزاً مجلس الوزراء، ومتناسين أن وصول أي شخص الى سدة الرئاسة في لبنان لا يوفر الحلول الحقيقية، لأنها تحتاج الى مخارج لا تصدر إلا عن مجلس الوزراء، كما أنها تحتاج الى تغطية فعلية من مجلس النواب. ولفت المرجع إلى أن خطورة الأمر نابعة من كون «المستعجلين» يعتقدون بأن الولايات المتحدة ستفرض أيضاً اسم رئيس الحكومة الجديد، وهم يتصرفون وكأن البلاد سقطت بيد الأميركيين، وهم لا يقدّرون خطورة الأمر، كما لا يدققون في طبيعة الإشكالات التي ستبرز عند الجماعات اللبنانية الأخرى.

ولفت المرجع الى ما قاله رئيس الحكومة لقناة «العربية»، قبل يومين، عن أن اتفاق الطائف هو الركيزة الثابتة لمعالجة إدارة البلد، وإشارته المباشرة الى عدم العبث به. وقد فهم حديث ميقاتي على أنه إشارة صادرة من «العقل العميق للسنّة في لبنان»، حيث يسود الانطباع بأن الضغوط التي أبعدت سعد الحريري عنوة عن لبنان، تسببت بضرب التمثيل القوي لرئاسة الحكومة، وأن هناك من يريد جعل موقع رئيس الحكومة هامشياً. وهو أمر سيؤدي الى مشكلة كبيرة تأخذ بعداً طائفياً، علماً أنه طالما «يتمتع ثنائي أمل وحزب الله» بتمثيل الغالبية الساحقة من الشيعة في لبنان، وأن زعيم الأغلبية الدرزية وليد جنبلاط وخصمه المحلي طلال أرسلان يدعمان التحالف مع الثنائي، فإن البلاد ستكون مقبلة على مشكلة تجعل رئيس الجمهورية الجديد من دون أي قدرة على الفعل».


(مروان بو حيدر)

ما الذي يقلق قائد الجيش؟

لليوم الثالث على التوالي، شهدت منطقتا اليرزة والفياضية وطريق الشام المؤدية إليهما زحمة سير خانقة نتيجة تدابير أمنية مشدّدة، اتخذها الجيش اللبناني الذي نصب حواجز دقّقت في الهويات، في كل الطرق المؤدية إلى وزارة الدفاع ومقر قائد الجيش، وأدّت إلى حبس الآلاف في سياراتهم منذ الظهر حتى السابعة مساء.

ولم تُعرف أسباب هذه التدابير الفجائية في منطقة عسكرية تضم عدداً من المدارس ومستشفى. وزاد الطين بلّة أن الزحمة تزامنت مع القصف الإسرائيلي الذي استهدف مبنى في الطيونة، ما أثار الهلع بين العالقين في الزحمة. وقد حاول عناصر عسكريون بعد تفاقم الوضع تنظيم المرور عبثاً. ولم تُفلح المراجعات لتبيان أسباب التدابير العسكرية بعدما عزا المعنيون الأمر إلى «السلطات العسكرية العليا».

الأميركيون على قرارهم: لا تسليم لإيران

رغم المشهد العام الذي يوحي بحركة دبلوماسية تجاه لبنان، إلا أن ما يظهر في خلفية الصورة هو أن لا اهتمام فوق العادة بالملف اللبناني وسط كلام دوائر غربية عن حرب مفتوحة بلا مهل... في انتظار الضوء الأخضر الأميركي

هيام القصيفي

يصعب التعامل مع الحرب في لبنان على أنها قصيرة الأمد أو تجاهل شبه اللامبالاة الخارجية، ليس حيال ما يتعرّض له حزب الله فحسب، بل ما يتعرّض له لبنان عموماً قياساً بتجارب ومحطات أمنية كثيرة سابقة.

في النقطة الاولى، ثمة تسليم في دوائر غربية متابعة بأن الأزمة اللبنانية مفتوحة من دون أفق، ولا تنحصر بمواعيد كالتي يرسمها البعض لمحطة الانتخابات الرئاسية الأميركية. هذا الموعد، على أهميته، إنما يحدد ومن دون شك معالم أولية لمسار الإدارة الجديدة للسنوات الأربع المقبلة. لكنه يأخذ في الاعتبار أيضاً ما تحقق إسرائيلياً حتى الآن برضى أميركي، سواء من الإدارة الديموقراطية الحالية أو الجمهورية المتوقّعة، كي يبني عليه معالم أولية للحل اللبناني (عدا حرب غزة ونتائجها). أما المعالجة الجذرية لحرب لبنان فدونها مواعيد واستحقاقات متشابكة، تبدأ بتوقيت الرد الإسرائيلي وحجمه على إيران وردّ الأخيرة على إسرائيل، ومدى ما ستأخذه هذه الردود المتبادلة من وقت ومن ساحة اشتباك طويلة الأمد، ولا تنتهي بما يمكن أن يتحقق على الطريق. ولهذه الدوائر قراءات معمّقة في الأهداف التي تحققت حتى الآن أو في طريقها الى التحقق من المنظار الإسرائيلي، ما يجعل من المبكر الكلام عن نهايات قريبة لها، قياساً إلى تجربة حرب غزة التي طوت سنتها الأولى، فيما حرب لبنان لم تبدأ فعلياً إلا منذ شهر تقريباً. والانتظارات الفعلية لم تبدأ بعد، لأن احتمالات المخاطر التي ستنتج تدريجاً بحسب هذه الدوائر، لن يكون من السهل استيعابها على المدى المنظور، وللكلام عن نهايات نهائية للأزمة اللبنانية التي أصبحت أكثر تعقيداً، لأن ما كان يُعدّ من مسوّدة أولية حول الأزمة بشقيها السياسي والاقتصادي وأزمة النظام، تغيّر جذرياً بفعل ما يحيط بوضع حزب الله منذ الحرب، وما تعتبره تجزئة تدريجية للحزب، ما يفترض إعادة كتابة مسوّدة جديدة تأخذ في الاعتبار المشهد الجديد الذي لم يكن متوقّعاً حصوله قبل شهر من الآن رغم حرب الإسناد. لذا يبدو مفهوماً حتى الآن «شبه اللامبالاة» الخارجية تجاه ما يجري في لبنان، لتقتصر المتابعة الخارجية على الحد الأدنى من بعض الاهتمام بالشأن الإنساني، لا أكثر ولا أقل، في انتظار كلمة السر الأميركية.

ورغم أن مشهدية مؤتمر باريس قد يراد منها إظهار بعض الاهتمام بلبنان، إلا أن واقع الحال ليس كذلك، إذ لا يمكن القول إن ما يحصل حرّك العواصم المتابعة عادة لمثل هذا النوع من الحروب، ولا حتى لمثل المحطات اللبنانية الأمنية السابقة.

> واشنطن غير مستعجلة والملف اللبناني ليس أولوية لديها

ما تقوم به الجامعة العربية وقطر ومصر والسعودية والإمارات، حتى الآن بحسب دبلوماسيين، ينحصر فقط بالمساعدات الإنسانية، وتأكيد ثوابت هذه الدول لجهة الحفاظ على لبنان وإجراء الانتخابات الرئاسية وكل ما يستتبع ذلك من عدة الشغل السياسية التقليدية. أكثر من ذلك، يقين هؤلاء أن ما ينتظره لبنان لن يأتي إلا من جانب واشنطن، والعواصم العربية سلّمت بذلك، ولا سيما أن لكل منها اهتماماً متمايزاً عن الأخرى بملف غزة كمصر وقطر بما يتقدّم على الملف اللبناني، فيما السعودية تسحب كل تدخل فاعل لصالح ما بعد وقف النار، في حين دخلت الإمارات بخطوات واضحة على الملف تحضيراً للأرضية كذلك لما بعد وقف النار. في حين أن دولاً غربية غضّت النظر عن كل ما يجري في لبنان لجهة حجم الاستهدافات التي تعرّض لها حزب الله وتأثيراتها وحصرت اهتمامها بمتابعة نقاشات وقف النار عبر النافذة الأميركية، وما تحرك منها فعلياً إنما تحرك بفعل مشاركة بلاده في القوات الدولية ليس أكثر. أما التعويل على مؤتمر باريس لكسر الاحتكار الأميركي، فيبدو للطرفين الغربي والعربي في غير محله، ولا سيما في ظل علامات الاستفهام التي لا تزال تظلل علاقة باريس بإيران وحزب الله. لكن السؤال: هل حددت واشنطن فعلاً ما تريده للبنان، كي تبني هذه الدول على الشيء مقتضاه، وتحدد استراتيجيتها تجاه لبنان؟

ما هو متداول عبّر عنه تماماً وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن بحصر جولته في المنطقة بملف الأسرى الإسرائيليين وإنهاء حرب غزة. وهذا يعني ترحيل الملف اللبناني إلى وقت آخر، إظهاراً لموقع واشنطن في مفاوضات وقف النار والتي ليست مستعجلة عليها. ولا شك في أن واشنطن تأخذ مداها في هذه المفاوضات في انتظار جلاء أكثر لواقع التطورات العسكرية، في وقت تتصرف وكأن الملف حقيقة ليس أولوية لديها. زيارة الموفد الأميركي عاموس هوكشتين، قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي جو بايدن، واحتمال انتقاله إلى القطاع الخاص مجدداً، فيما يجول بلينكن في المنطقة، دلالة على أن لا ثغرة مفتوحة حتى الآن في مفاوضات وقف النار، وأن الزيارة مجرد إبقاء خيط التواصل قائماً بحده المعقول بما يتعدى الإطار الدبلوماسي التقليدي عبر السفارة الأميركية. وفق ذلك تنبثق من مداولات دبلوماسية، عربية وغربية، خشية واقعية، بأن من المبكر وضع مواعيد نهائية لمفاوضات وقف النار. فالطرف الأكثر تأثيراً وقدرة عليها، أي واشنطن وليس إسرائيل، غير مستعجل. وتالياً، لا علاقة لذلك بالاهتمام الإنساني أو بالحالة المتدهورة، لأن ما يقال منذ أشهر في واشنطن لا يزال هو نفسه، لا تسليم لإيران ولا تقديم جوائز ترضية من الحساب اللبناني. وحرب أيلول وما بعده ترسّخ هذه الفكرة أكثر في الميزان الأميركي.

إسرائيل تطمح إلى رئيس جمهورية يواجه حزب الله

علي حيدر

ليست صدفة أن تأتي زيارة المبعوث الأميركي الخاص عاموس هوكشتين لبيروت، بعد ثلاثة أسابيع دموية ارتكب خلالها العدوّ المجازر وهجّر مئات الآلاف ودمّر المباني، وأوغل في القتل والاغتيال والتهجير. فقد كانت الإدارة الأميركية تراهن على نجاح الهجوم الإسرائيلي في تهيئة الأرضية لإعادة إنتاج واقع سياسي استراتيجي يلبّي مخططاتها في لبنان والمنطقة، عبر إعادة إنتاج سلطة معادية للمقاومة ضدّ العدوّ الإسرائيلي، ومنع إعادة تعافيها وتطويرها، وتقديم ذلك على أنه البديل الوحيد من استمرار الحرب. وقد دفعت الثقة بنجاح هذه الرهانات الى رفع شعارات وأهداف وشروط عالية السقف، من قبيل تغيير الواقع الأمني في الشمال وتغيير الشرق الأوسط، وصولاً الى دعوة نتنياهو خصوم المقاومة في لبنان إلى استغلال فرصة الحرب الإسرائيلية للانتفاض على حزب الله.

لكن الواقع أن هوكشتين أتى في ظل واقع ميداني مغاير. فلا المقاومة انهارت ولا ضعفت إرادتها، مقابل اتساع ضرباتها وتطور قدراتها. كما ان المفاوض الرسمي اللبناني اسمعه ردوداً لا تلبّي المطالب الإسرائيلية. وتم الالتفاف على مطلب تعديل القرار 1701، عبر الحديث عن وثيقة تفاهمات تُغني عن إصدار قرار جديد قد لا يكون ممكناً في هذه المرحلة، مع رهان إسرائيلي على إمرار العديد من المطالب التي يطمح إليها ضمن ما يُسمّى تفاهمات «آليات التنفيذ».

في المقابل، حدّدت المقاومة هدفاً مباشراً، بعيداً عن أيّ اعتبارات أخرى مهما كانت، وهو وقف الحرب على لبنان بدون شروط التفافية، على أن تُعبّر بعدها عن مواقفها إزاء مختلف القضايا المطروحة. وأحد أهم الشعارات التي تحكم حركتها، كما قال الرئيس نبيه بري، هو أن «ما لم يأخذه العدو بالنار لن يأخذه بالسياسة».

أهداف العدو وطموحاته من الحرب يعبّر عنها قادته بشكل صريح، وفي هذا المجال، قدَّم المبعوث الخاص لرئيس حكومة العدو رون ديرمر، الى البيت الأبيض وثيقة مبادئ لحل ديبلوماسي تشتمل على «التنفيذ الفعال» للتأكد من أن حزب الله لن يعيد بناء بنيته التحتية العسكرية بالقرب من الحدود، والمطالبة بحق إسرائيل بحرية عمل سلاح الجو في الأجواء اللبنانية.

لكن الاخطر، بحسب ما كشفته صحيفة «هآرتس»، يتصل بشرط العدو لإنهاء حربها على لبنان، «تعيين رئيس جديد معتدل للبنان»، وان يعمل على «إبعاد حزب الله عن مواقع القوة في الدولة ويعزز قدرة الحكومة في إنفاذ قرارات ضد حزب الله». لكن «هآرتس» تقول بأن إسرائيل تخشى من أنّ مجرّد تعيين أيّ رئيس جديد للبنان لن يكون كافياً لمنع تعاظم قوة حزب الله مجدداً، لأن إيران "ستمده بالأموال الكثيرة لترميم قوته، الأمر الذي سيُمكنه من التأثير على شخصيات مركزية في لبنان».

ما سبق، من شانه توضيح الصورة لمن لا يزال لديه بعض الغموض، حيث تستهدف الحرب أهدافا سياسية استراتيجية شبيهة لما حصل في العام 1982، لكن بتكتيكات وأدوات مختلفة بفعل تغيّر معادلات القوة. ويبدو واضحا أن هذه الأهداف

> ما كان يُحذّر منه قادة العدوّ وخبراؤه بدأوا يتلمّسون التورّط به بعد تحوّل الحرب إلى حرب استنزاف مفتوحة ساحتها كل الشمال


(هيثم الموسوي)

تحاكي فرضية نجاح العدو في حربه على لبنان. أي أنّ ما يتم طرحه يبنى على فرضية تحقيق مصالح إسرائيل. لكن الوقائع الميدانية تتطور باتجاهات مغايرة لما خُطّط له وتمت المراهنة عليه. وكلما امتدّ الوقت ستكتشف إسرائيل أنها أوقعت نفسها في مأزق سيتفاقم مع تواصل ضربات حزب الله في العمق الإسرائيلي وتصاعدها. وهو أمر يفرض على واشنطن وتل أبيب تسريع ضغوطهما السياسية والعسكرية لاستثمار الضربات الكبيرة ضد المقاومة.

اللافت، هو أن ما كان يُحذّر منه قادة العدوّ وخبراؤه، بدأوا يتلمّسون التورط فيه، مع الانتقال الى حرب استنزاف مفتوحة، ولا تقتصر ساحتها على مستوطنات حدودية، بل تطال كل الشمال، وصولاً الى حيفا، إضافة الى وسط الكيان، وصولاً الى تخوم مدينة تل أبيب... حتى الآن.

ما يهمّ في هذه المعركة هو نتائجها النهائية التي سترسم مستقبل لبنان والمنطقة، ولن يطول الوقت حتى نشهد المزيد من الصراخ للمتناغمين مع إسرائيل في الداخل والخارج، خيبة وفجوراً. وكلما مرّ الوقت سيتّضح أكثر فأكثر أنه كلما امتدت الحرب ستتراجع معها احتمالات تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وسترتفع معها الأثمان التي ستدفعها قوات الاحتلال في البرّ، اضافة الى خسائر العمق الاستراتيجي. وكلما تبلورت هذه المعادلة أكثر فأكثر تهيأت الأرضية لإرغام قادة العدو على التكيف مع الوقائع الميدانية وما يتلاءم معها على المستوى السياسي. مع ذلك، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا حصول متغيرات محسوبة أو غير محسوبة تؤثر في مسار الأحداث، من ضمنها بشكل خاص المسار الإيراني – الإسرائيلي والانتخابات الأميركية...

على الغلاف

العدوّ يضاعف تشدّده الإعلامي

تساؤلات حول الفشل في اكتشاف مُسيّرات حزب الله



موقع مجزرة الجناح (مروان بو حيدر)

يسود التعتيم والتكتم الشديدان المشهدَ الإسرائيلي، مع رفْع الرقابة العسكرية في جيش العدو من مستوى التشدد، خصوصاً حول ما يتعلّق بخسائره ودقة الإصابات التي تسجّلها صواريخ حزب الله ومُسيّراته. وعليه، يمنع جيش العدو أي مستوطن أو صحافي، بموجب قانون الطوارئ، من الاقتراب من مواقع عسكرية، فيما يؤكد عدد من المراسلين المحليين والأجانب أن صواريخ حزب الله ومُسيّراته تصيب هذه القواعد. ويقول صحافيون أجانب إن العدو عمد قبل أسبوعين إلى إخلاء قوات الموساد والوحدة 8200 في غليلوت، كما عمد إلى توفير عمليات تمويه لمواقع تخص القبة الحديدية بعدما تبيّن أن مُسيّرات حزب الله أصابتها في أكثر من منطقة. كذلك، يجري العمل مع المستشفيات لعدم تزويد الصحافيين بأي معلومات مفصّلة عن الإصابات، والإجابة فقط حول الأسئلة عن الإصابات في صفوف المستوطنين.

لكنّ الهجمات بالمُسيّرات التي نفّذها حزب الله أمس الثلاثاء، على أهداف في فلسطين المحتلة، وعجز المنظومات الدفاعية الإسرائيلية عن اكتشافها فضلاً عن تتبّعها، لخّصت المشهد الخاص بالمواجهة الجوية بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وسلاح المُسيّرات الخاص بحزب الله، منذ نحو عام حتى اليوم، وامتداداً إلى المرحلة المقبلة من هذه الحرب.

ومنذ أن تحدّثت إذاعة جيش العدو عن رصد تسلل طائرات مُسيّرة نحو الجليل وحيفا والكرمل، وقالت إن جيش الاحتلال يبذل جهوداً لتتبّعها واعتراضها، إلى أن أعلنت عن «انتهاء الحدث»، تسبّبت 3 طائرات بدون طيار أُطلقت من لبنان في بقاء مليون إسرائيلي في الملاجئ لنحو ساعة بينما كانت طائرات سلاح الجو تحاول اكتشاف المُسيّرات وملاحقتها.

وأعلنت وسائل إعلام إسرائيلية عن انفجار مُسيّرة داخل قاعدة عسكرية إسرائيلية شمال شرق الخضيرة، مرجّحة أن تكون مُسيّرة أخرى انفجرت في منطقة تل أبيب. وقالت إن «عدد الطائرات التي أحضرتها القوات الجوية الإسرائيلية للبحث عن مُسيّرة واحدة أمر غير مسبوق ويظهر مدى عدم استعداد القوات الجوية للحرب في ما يتعلق بتهديد الطائرات بدون طيار». فيما اعتبر المراسل العسكري الإسرائيلي، نوعم أمير، أن «طائرة حزب الله أثبتت أن سلاح الجو لدينا غير جاهز للحرب وخاصة لتهديد الطائرات المُسيّرة»، لافتاً إلى أنه «من غير المسبوق أن يتم إحضار هذا العدد من الطائرات القتالية للبحث عن مُسيّرة واحدة».

وفي حدث مرتبط بالمُسيّرات وخطرها، نقلت إذاعة جيش العدو عن مصدر في الشاباك، أنه تمّ تكثيف إجراءات الحراسة حول كبار الشخصيات بعد استهداف منزل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وفي الوقت الذي انشغلت فيه إسرائيل بتتبّع مُسيّرات حزب الله، أظهرت صور سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشرها لمنزل نتنياهو، أمس، تضرر نافذة غرفة نوم أصابتها واحدة من ثلاث مُسيّرات أطلقها حزب الله واستهدفته السبت الماضي.

ونشرت «القناة الـ12» الإسرائيلية صورتين لنافذة متضررة في منزل نتنياهو في قيسارية، وقالت إن «إحدى المُسيّرات التي أطلقها (حزب الله) أصابت بشكل مباشر منزل رئيس الوزراء الخاص وألحقت أضراراً خارجية». وأوضحت أن المُسيّرة «أصابت نافذة غرفة نوم في منزل نتنياهو، ولم تخترق المنزل بسبب التحصينات، وتسببت بأضرار خارجية فقط».

وأشارت إلى أن تحليل الصور كشف أن المُسيّرة تشبه تلك التي ضربت قاعدة التجنيد التابعة للواء

> تشديد الحراسة حول كبار الشخصيات بعد استهداف منزل نتنياهو

غولاني، الأسبوع الماضي، وقتلت أربعة جنود وأصابت العشرات «وبسبب هيكلها وطيرانها على ارتفاعات عالية، يصعب اكتشافها واعتراضها». وتعليقاً على الخبر، قالت «يديعوت أحرونوت»، إن جيران نتنياهو يخشون من البقاء قرب منزله بسبب إمكانية تكرار الهجوم مستقبلاً. وتحدثت عن أنه سيغيّر أماكن إقامته بعد الهجوم على منزله في قيسارية.

وعن التصوّرات الإسرائيلية لشروط وقف إطلاق النار في لبنان وأهدافه، كتب يونتان ليس في «هآرتس»، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو «يفحص في الفترة الأخيرة الدفع قدماً بخطة لوقف النار في لبنان، تتضمن حرية عمل عسكرية لإسرائيل أمام التهديدات قرب الحدود». ونقل الكاتب عن مصادر وصفها بالمطّلعة، أن إسرائيل «تفحص اشتراط إنهاء العمليات البرية بتعيين رئيس جديد معتدل في لبنان»، في الوقت الذي يحاول فيه «المجتمع الدولي اقتراح وضع على طول الحدود مع لبنان قوات دولية مع تفويض أوسع مما يوجد لقوة اليونيفل اليوم».

وعن فائدة «الرئيس المعتدل» بالنسبة إلى إسرائيل، ينقل الكاتب عن المصادر المطّلعة على تفاصيل النقاشات الأخيرة، أنه «في إسرائيل يعتقدون بأن تعيين رئيس جديد معتدل في لبنان يمكن أن يساهم في إبعاد حزب الله عن مراكز القوة في الدولة، وتعزيز قدرة النظام على تطبيق القرارات على حزب الله».

ميدانياً، أُعلن في إسرائيل أمس عن مقتل 3 خلال المعارك في جنوب لبنان بينهم نائب قائد الكتيبة 9308 في لواء ألون، الرائد (احتياط) أفيرام هريف. بدوره، أعلن مستشفى زيف في صفد أنه استقبل أمس 14 جندياً إسرائيلياً بجروح متفاوتة جراء القتال في القطاع الشمالي.

وواصل حزب الله سلسلة عملياته المتنوعة، فضمن سلسلة «عمليات خيبر» استهدف بصواريخ «نوعية» قبة نيريت، وقاعدة غليلوت التابعة لوحدة الاستخبارات العسكرية 8200، وشركة «تاع» للصناعات العسكرية في ضواحي تل أبيب، وقاعدة «ستيلا ماريس» البحرية شمال غرب حيفا. كما شنّ هجوماً جوياً بسرب من المُسيّرات الانقضاضية على قاعدة «إلياكيم» جنوب حيفا أصابت أهدافها بدقة.

وأسقط حزب الله مُسيّرة «هرمز 450» فوق بلدة جبشيت بصاروخ أرض - جو وشوهدت تحترق، كما تصدى لمُسيّرة «هرمز 450» فوق منطقة إقليم التفاح في الجنوب بصاروخ أرض - جو وأجبرها على مغادرة الأجواء اللبنانية. ودمّر الحزب أمس 6 دبابات «ميركافا» في تلة العقبة في رب ثلاثين، وبين رب ثلاثين والطيبة، وعند أطراف بلدة العديسة، وفي مسكفعام بواسطة صواريخ موجّهة، ما أدّى إلى احتراقها ومقتل طاقمها.

واشتبك مقاومو الحزب مع قوة من جنود العدو أثناء تسللها باتجاه أطراف بلدة الطيبة، وأوقعوا فيها إصابات مباشرة، وعند استقدام العدو مدرعات لمساندة القوة المشتبكة تصدى لها المقاومون مجدداً وأجبروها على التراجع، وقصفوا القوة المتراجعة في منطقة التجمع بالأسلحة الصاروخية وحققوا فيها إصابات مباشرة.

وأثناء تقدم قوة لجنود العدو باتجاه دبابة الميركافا المستهدفة في أطراف بلدة الطيبة، استهدفها المقاومون بصاروخ موجّه وأوقعوا فيها إصابات مؤكدة بين قتيل جريح. كما استهدفوا قوة مشاة معادية بين العديسة والطيبة بصاروخ موجّه وأصابوها إصابة مباشرة.

واستهدف حزب الله تجمعات جنود العدو في مستعمرة مسكفعام وعند أطراف بلدة العديسة وموقعي المرج والبغدادي ومستعمرة المنارة وخلة العساكر غرب بلدة العديسة، وشرقي عيتا الشعب وعند مثلث زرعيت - عيتا الشعب - خلة وردة، وفي أطراف بلدة مركبا وعند الأطراف الشرقية لبلدة الطيبة وفي المالكية. كما استهدف الحزب مستعمرات «كريات شمونة» و«حتسور» و«بيت هعميك» و«شآر يشوف» و«كرمئيل».

بدوره، شنّ العدو الإسرائيلي مساء أمس سلسلة غارات على الضاحية الجنوبية لبيروت، استهدفت حارة حريك وبرج البراجنة والليلكي. كما دمّر خلال ساعات الظهيرة مبنى سكنياً في محيط الطيونة. وفي الجنوب، نفّذ العدو سلسلة غارات استهدفت حي آل معتوق، وهو امتداد لحي كسار زعتر عند المدخل الغربي لمدينة النبطية. وأدّت الغارات إلى تدمير عدد من المباني السكنية والتجارية بشكل كامل. وأسفرت عن استشهاد 5 أشخاص وإصابة 21 آخرين، فيما تمّ رفع أشلاء من المكان. كما استشهد 5 أشخاص وأصيب 10 آخرون في غارة على مدينة الهرمل وجُرح 10 آخرون.

(الأخبار)

عفيف: خطوط دعم المقاومة عادت إلى ما كانت عليه

أكّد مسؤول «العلاقات الإعلامية» في حزب الله محمد عفيف، أمس، أن «منظومة الإمرة والسيطرة في المقاومة تعمل على أكفأ وجه، وخطوط الدعم العسكري واللوجستي عادت إلى ما كانت عليه، ويوجد من المقاتلين الأكفاء أعداد تفوق حاجة الجبهة وطبيعة المناورة القتالية في الميدان». وخلال مؤتمر صحافي، في منطقة الغبيري في الضاحية الجنوبية لبيروت، لفت عفيف إلى أن اعترافات العدو الإسرائيلي «ببعض خسائره رغم الرقابة العسكرية المشدّدة ليست إلا اليسير من إنجازات الميدان»، مؤكداً أن «قصف الشمال والعمق الصهيونيَيْن سيتواصل وتزداد قوته نوعاً وكمّاً مع الوقت».

وأعلن عفيف مسؤولية الحزب «الكاملة والتامة والحصرية» عن استهداف منزل رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، متوعّداً إياه بالقول: «إن عيون مجاهدي المقاومة ترى وآذانهم تسمع، فإن لم تصل إليك أيدينا في هذه المرّة، فإنّ بيننا وبينك الأيام والليالي والميدان».

وبشأن أسرى الحزب، حمّل عفيف العدو «مسؤولية الحفاظ على حياتهم وصحتهم»، مطالباً «الصليب الأحمر الدولي» بالتأكد من ذلك. وأكّد عفيف أن «ما يُنتزع من الأسرى من تصريحات وأقوال تحت الضغط لا قيمة له على الإطلاق وهو يخالف القوانين الدولية». وكشف عفيف أن المقاومة كانت خلال الأيام الماضية قريبة من أسر جنود للعدو، مؤكداً أنه «لن يطول الوقت حتى

> لن يطول الوقت حتى يكون لدينا أسرى من جنود العدو

يكون لدينا أسرى من جنود العدو (...) وعندها وبعد الحرب ستكون هناك مفاوضات غير مباشرة لاستعادة أسرانا، ذلك أننا قوم لا نترك أسرانا في السجون».

وأعاد عفيف تأكيد أن «حكاية المخازن ومراكز تطوير الأسلحة ما هي إلا مبررات واهية لا أساس لها من الصحة». كما جدّد توضيح أن «مؤسسة القرض الحسن» هي «مؤسسة مدنية بحت مرخّصة بحكم القانون، وخدماتها تطاول جميع اللبنانيين ولها فروع في أغلب المناطق»، كاشفاً أن إدارة المؤسسة «تحسّبت لمثل هذا العدوان واتخذت احتياطاتها كافة وأنها ستقوم بكل ما هو واجب وضروري للإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمستفيدين».

وبشأن المساعي الدبلوماسية لوقف إطلاق النار، اعتبر عفيف أن الأفكار التي طرحها الموفد الأميركي عاموس هوكشتين «لم تكن سوى استطلاع أولي بالنار لموقف المقاومة على وقع المجازر والدماء». وفيما أعاد تأكيد أن ثقة الحزب برئيس مجلس النواب نبيه بري «تامة وكاملة»، شدّد عفيف على رفض الحزب لـ«مفاوضات تحت النار»، مشدّداً على أن الولايات المتحدة «شريك كامل الشراكة في العدوان على لبنان وشعبه وهي من تمد في عمر العدوان والمسؤولة الأولى عن المجازر البشعة التي تطاول شعبنا، ولن يغيّر وصول موفدها إلى بيروت من القول إنّ أميركا هي أم الإرهاب».

وانتقد عفيف بعض وسائل الإعلام وطريقة تغطيتها للعدوان، مطالباً باتخاذ الإجراءات المناسبة في حق تلك الوسائل «البعيدة كلياً عن الحق والضمير والإنسانية».



(مروان بو حيدر)

وقائع الميدان تخالف خطط العدو

يحيى دبوق

ينهي وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن زيارته لفلسطين المحتلة، التي جاءت لتنسيق الجهود الأميركية - الإسرائيلية في محاولة فرض الإرادات على الجانب اللبناني في مرحلة المواجهة الدبلوماسية التي تأمل تل أبيب وواشنطن أن تفضي إلى ما يحقق أقصى مصالحهما.

وإذا كانت شهية تل ابيب تقتصر على الجانب الأمني ومحاولة فرض واقع جديد يمنع ما أمكن تهديد المقاومة وترميم قدراتها لاحقاً، فإن شهية واشنطن أعمّ، وتشمل واقع لبنان السياسي ومستقبله وهويته. فهي ترى أن الفرصة مؤاتية لفرض إرادتها السياسية على بلد لطالما استعصى عليها. ولذلك، تبدو الحرب وما يؤمل أن تحققه من نتائج مصلحة أميركية أكثر مما هي مصلحة إسرائيلية.

ولدى الجانبين وقت ضيق لتحقيق أقصى ما يمكن رغم الشكوك في إمكاناتهما الفعلية، ما يثير شكوكاً إزاء قرار الحرب واستمرارها وإمكان ترخيم الاعتداءات فيها، تماشياً مع المساعي السياسية التي يتولاها الجانب الأميركي، حيث المفارقة واضحة جداً: من يعتدي ويشنّ الحرب من ناحية فعلية هو من يتولى الوساطة!

كيفما اتفق، الخطوة السياسية الأولى بدأت بالفعل، رغم أنها تحمل - وستحمل - شروطاً وإملاءات تصل سقوفها الى حد أن الجانبين الإسرائيلي والأميركي لا يرجّحان أن يوافق الجانب اللبناني عليها، وهي خطوة قد لا تقف على زيارة واحدة بل قد تتكوّن من زيارات متلاحقة.

خطوة السقوف العالية جداً هي جزء من العملية التفاوضية ومقدمة لازمة لها، ويراد لها أن تشير إلى لبنان بأن أميركا أولاً وإسرائيل معنيّتان بأن لا يرفع حزب الله والمفاوض اللبناني سقف توقعاتهما بتسوية تتوافق مع المصلحة اللبنانية، وإلى أن أي خفض من تل أبيب وواشنطن لسقف الإملاءات سيبقى ضمن سقوف أعلى من النتائج الفعلية للمواجهة العسكرية نفسها.

أيضاً، كيفما اتفق، المرحلة الأولى من المفاوضات، ذات السقوف العالية، هي جزء من المفاوضات نفسها ومقدّمة لها، وفي العادة هي مرحلة يراد منها تظهير إرادة الحسم والصلابة وإرادة مواصلة المواجهة العسكرية ما لم يتلقّ المعتدي ما يريده.

المفاوضات بدأت، وهي إشارة الى أن الجهد العسكري وصل الى منتهاه، أو بعبارة أدقّ، هذا ما يمكن الوصول إليه عسكرياً. كذلك يعني أن مواصلة الحرب بلا نقطة تحوّل نحو الدبلوماسية، وهي ما يحذّر منها خبراء وكتبة إسرائيليون، ستؤدي إلى مراوحة ذات نتائج عكسية، وخصوصاً أن وقائع الميدان والمواجهات العسكرية المباشرة لم تتوافق مع الخطط الموضوعة على طاولة القرار في تل أبيب، وهو معطى لا يؤثّر فقط في القتال ونتائجه، بل أيضاً في نقطة التحوّل نحو الدبلوماسية، وسقف التوقعات منها، مع ربطها بمطالب العدوّ التي ستكون ابتداءً بلا سقوف أو من دونه.

وحدات حزب الله ناشطة في الضاحية

إحباط عمليات تجسّس وسرقات وتجارة مخدّرات

مجيد قبيسي

أثناء الهدوء الحذر الذي ساد الضاحية الجنوبية لأيام، توجّه عدد كبير من الإعلاميين لتوثيق ما دمّره العدو ونقل الصورة من الداخل لا على التخوم. لكن، كما يحصل في كل حرب مشابهة، تجد أجهزة الاستخبارات في ذلك فرصة للتجسس، ونقل المعلومات المطلوبة وتصوير الأماكن المحددة لها. ويرجّح خبراء أمنيون أن الضاحية خضعت للأسلوب الاستخباراتي الشهير الذي يقضي بوقف إطلاق النار المؤقت والمفاجئ للتسلل بصفة إعلامية أو حتى مدنية (أحياناً بصفة مرافقة للإعلاميين) لتبيّن الأضرار وإعادة بناء بنك الأهداف، وحتى الوصول إلى نقاط مستعصية على طائرات الاستطلاع، عدا التثبت من نجاح الاستهدافات السابقة.

لكنّ الخروقات الأمنية الكبيرة التي برزت في بداية هذه الحرب جعلت الوحدات الأمنية في حزب الله أكثر يقظة، علماً أن وحدات من الحزب تعمل أساساً على حماية الضاحية من اللصوص، وعلى تنظيم حركة الإعلام فيما بعض القنوات تحاول التحايل بعيداً عن المهنية ومن دون احترام حرمة المنازل والمدنيين، إذ تدخل للتصوير سراً بطرق غير شرعية أو بصفة مدنية.

وعلمت «الأخبار» أن حزب الله أوقف العديد من الأشخاص لقيامهم بأعمال مشبوهة، بينهم أجانب ولبنانيون يقومون بالتصوير (البعض منهم بصفة إعلامية)، ولم يتصرّف الحزب معهم، على أنهم حتماً عملاء لإسرائيل أو أجهزة استخبارات أجنبية. لكنّ هذه الإجراءات عطّلت محاولات أمنية معادية، خصوصاً أن جميع الموقوفين هم أشخاص لا منازل لهم أو أعمال في المنطقة، وهناك الكثير من الأسئلة حول اقترابهم من منطقة خطيرة، بخاصة من هم غير صحافيين، ومن بين هذه التوقيفات برز أخيراً توقيف المدعو ح. ح. ز (لبناني) الذي سُلّم إلى الأمن العام بعد قيامه بالتصوير سراً من داخل سيارة من نوع هيونداي i10 عدداً من المباني في منطقة الغبيري، ولدى ملاحظته من قبل عناصر حزب الله حاول الفرار، واعتُقل في منطقة الشياح، وقد وُجد في حوزته حاسوب و3 هواتف وحوالي 5500 دولار، إضافةً إلى وثائق عن تحويلات نقدية. وعند الكشف التقني على الهواتف التي في حوزته تبيّن أنه على تواصل بأرقام أجنبية من باكستان ودول أفريقية، وأنه منضمّ إلى مجموعات واتساب إسرائيلية.

كذلك أوقف غيث م. ر. من التابعية السورية، وخلال التحقيق معه تبيّن أنه عنصر في الجيش السوري الحر (صقور الشمال)، وتلقّى تدريبات خاصة في إدلب وقدم إلى لبنان منذ شهر، فسُلّم إلى الأمن العام اللبناني.

وفي إطار الأمن الاجتماعي، سُجّل الكثير من الخطوات التي تحدّ من السرقات وتجارة المخدّرات. وتمّ اعتقال كثيرين ممن وجدوا في الحرب فرصة لكسب غنائم وتعزيز العمل بالممنوعات، حيث يتم توقيف عشرات اللصوص ومروّجي وتجار المخدرات يومياً. وكان البارز فيها إحباط عملية شراء مخدّرات للإتجار بها، من خلال توقيف المدعو شاهر م. (من التابعية السورية) الذي سُلّم إلى مخابرات الجيش، فاعترف بأنه يعمل لدى أبرز تجار المخدّرات في المنطقة، ووُجد في حوزته مبلغ 150 ألف دولار، وأقر خلال التحقيقات بأنه كان بصدد شراء كمية كبيرة من المخدّرات لصالح التاجر الذي يعمل له بهدف الإتجار بها.

على الغلاف

تهديد المستشفيات

هل يكرّر العدو سيناريو «المعمداني» في لبنان؟

راجانا حميّة

ثلاثة عشر مستشفى حكومياً وخاصاً أصابتها غارات العدوان الإسرائيلي وأخرجتها كلياً أو جزئياً عن العمل. فمنذ الثالث من الشهر الجاري، استهدف العدوّ محيط ومداخل عدد من المستشفيات بشكلٍ مباشر، متسبباً بإقفال 4 منها في يومٍ واحد («ميس الجبل»، «بنت جبيل»، «مرجعيون» و«صلاح غندور») لتكرّ بعدها السبحة نحو مستشفياتٍ أخرى أعلنت تباعاً خروجها كلياً أو جزئياً عن الخدمة، وهي مستشفيات «المرتضى» في البقاع الذي أقفلت أبوابه بسبب تعرّض بنيته التحتية من كهرباء ومياه لأضرارٍ كبيرة، بحسب مديره الدكتور محمود علّام، الذي أشار إلى أن «المستشفى سيعاود العمل بالأقسام التي نعمل على إصلاحها»، فيما تبقى أقسام أخرى معطّلة «بسبب امتناع شركات صيانة عن التوجه إلى البقاع». وأول من أمس، قررت إدارة «مستشفى بهمن الجامعي» في حارة حريك، مع الغارة التي سقطت على بعد أمتار منه، إخلاءه من الطواقم الطبيةً والتمريضية والإبقاء على موظفي الصيانة والسنترال، و«لا سيما أنه منذ ثلاثة أسابيع لم يستقبل جرحى»، وفق مديره العام الدكتور علي كريّم، فيما يستمر «مستشفى الرسول الأعظم الجامعي» بعمله كمستشفى ميداني يستقبل أعداداً من الجرحى والشهداء فقط. وأول من أمس، لحق «مستشفى الساحل الجامعي» بمن سبق، والذي أخلي على عجلٍ ليلاً عقب التلفيقات التي ساقها جيش الاحتلال عن وجود أنفاقٍ تحت مبنى المستشفى، وكانت تلك المرة الأولى التي يذكر فيها العدوّ مرفقاً صحياً بالاسم.

13 مستشفى حكومياً وخاصاً خرجت كليّاً أو جزئيّاً عن العمل

على الجهة المقابلة، تكبر لائحة المستشفيات التي تخرج أقسام منها من الخدمة، من مركز السانت تيريز الصحي إلى مستشفى البتول في الهرمل ومستشفى بيروت الحكومي الذي طاولت غارة ليل أول من أمس أحد مداخله الرئيسية، فيما أغلقت مستشفيات أخرى أقساماً وأبقت فقط على الحالات الطارئة فيها.

منذ بداية الشهر الجاري، باشر العدو الإسرائيلي حرباً ممنهجة على القطاع الصحي، متعمّداً قصف محيط المستشفيات في محاولةٍ لإخراجها عن الخدمة كلياً بما يؤدي إلى انهيار هذا القطاع. وقد فعل ذلك في الجنوب، حيث خرجت معظم المستشفيات القائمة عند خط المواجهة عن الخدمة، ما أدى إلى زيادة الضغط على المستشفيات في مناطق أخرى في الجنوب وبيروت. ويومياً، يضغط العدو على القطاع الصحي حيث لا يمرّ يوم من دون قصف يستهدف مستشفيات أو مسعفين، فيما تكافح المستشفيات للبقاء، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مستشفيا تبنين ونبيه بري الحكوميان اللذان يعملان «تحت النار»، بحسب الدكتور حسن وزني، المدير العام لـ«مستشفى نبيه بري الحكومي الجامعي»، لافتاً إلى أن الغارات التي تستهدف محيط المستشفى «كأنها تحدث داخل المستشفى إذ نختنق يومياً بالغبار من الغارات المتلاحقة».

(مروان بو حيدر)

مع تهديد أكبر مستشفيين جامعيين في بيروت، الساحل وبيروت الحكومي، اتّخذت الحرب ضد القطاع الصحي شكلاً أكثر وضوحاً. فالتلفيقات التي ساقها المتحدث باسم جيش العدو الإسرائيلي حول «وجود أنفاق لحزب الله تحت مستشفى الساحل» أعادت إلى الذاكرة الاتهامات التي ساقها جيش العدو قبل قصف مستشفى المعمداني في غزة، ما أدى إلى سقوط مئات الشهداء وتبعه انهيار كامل للمنظومة الصحية مع تدمير معظم المستشفيات هناك. نقيب المستشفيات الخاصة في لبنان، الدكتور سليمان هارون، يتخوف «من تكرار هذا السيناريو في لبنان». الهدف واضح من «هذا الخيال الواسع الذي لم يبلعه أحد، وهو استهداف المستشفيات كما فعلوا في غزة»، يقول النائب فادي علامة، وخصوصاً أن هذا العدو «لا يملك ضوابط أخلاقية ولا سياسية ولا رادع يمنعه من ارتكاب مجازر في القطاع الصحي»، بحسب رئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور بلال عبد الله، مشيراً إلى «استهداف واضح لقدرة الصمود التي أبداها القطاع عقب حادثة تفجيرات البايجر».

قبل أن يبدأ العدوّ هذه الحرب، استبقها باستهداف كثير من المراكز الصحية ومراكز الإسعاف والمسعفين وعدد من الأطباء والممرضين. ويشير آخر إحصاء نشرته وزارة الصحة قبل نحو أسبوعين إلى استهداف مراكز ست جمعيات وهيئات إسعافية أدت في حصيلة غير نهائية إلى استشهاد ما يقرب من 140 مسعفاً وجرح ما لا يقل عن 250 آخرين، إضافة إلى استشهاد 5 أطباء وجرح ما لا يقلّ عن 30 آخرين، واستشهاد ممرضين وجرح 11 آخرين، إضافة إلى تعطيل أكثر من 120 آلية وسيارة إسعاف.

إقليم الخروب: أكثر من 90 ألف نازح وبدء العمل على النازحين في المنازل

لينا فخر الدين

تضغط الأعداد الكثيفة للنّازحين من المناطق التي طاولتها الاعتداءات الإسرائيليّة على خلايا الأزمة في بلدات إقليم الخروب. صحيح أنّ بحوزة المسؤولين «داتا» للعائلات الموزّعة على مراكز الإيواء في المنطقة، إلا أن لا وجود لمسح دقيق لأعداد النّازحين في شقق مستأجرة أو منازل المضيفين من أهالي المنطقة، ومع ذلك يعتقد هؤلاء بوجود نحو 90 ألف نازح، موزّعين على مختلف قرى الإقليم، بينهم نحو 30 ألفاً في شحيم وبرجا فقط.

بعد الأيّام الأولى لتوسّع الاعتداءات الإسرائيليّة كادت موجة النّزوح إلى المنطقة تنحسر، غير أنّه في الأيّام الأخيرة عادت الأعداد لتزداد، بعدما طاول العدوان عدداً من بلدات المنطقة كالوردانية والجيّة وجون، إضافةً إلى نزوح عدد من أبناء مدينة صيدا وحتّى بيروت بعد التّهديدات باستهداف مراكز «القرض الحسن».

ومع ذلك، يؤكد المعنيون أنّ خطّة توزيع المُساعدات والمستلزمات الأوّليّة والمواد والوجبات الغذائيّة في المراكز انتظمت، وباتت تسير على السكّة الصحيحة في مُعظم المناطق. كما يعملون على البدء في تجهيز مراكز إيواء جديدة، مع الإشارة إلى ضرورة تأهيلها قبل فتح أبوابها، وحتّى لا يحصل أيّ من المشاكل التي تعرّضوا لها سابقاً.

ويقول المُتابعون لأمور النّازحين في الإقليم إنّهم انتقلوا أخيراً إلى تلبية حاجات العائلات في المنازل، خصوصاً أنّ عدداً كبيراً من أفرادها يبيتون في شققٍ غير مفروشة ويحتاجون إلى المستلزمات الأوليّة كالفرش والوسائد، إضافةً إلى حاجة الكثير من العائلات إلى مُساعدات غذائيّة مع عدم القدرة على تلبيتها ولتخفيف العبء عن كاهل العائلات المُضيفة.

ويؤكّد عدد من رؤساء البلديّات وأعضاء الخلايا المصغّرة في البلدات الكُبرى عدم قدرتهم على تلبية هذه الحاجات، لافتين إلى أنّ بعضها يحصل من دون تنسيق أو خطّة محددة، وذلك نظراً إلى شح الموارد. ويضيفون: «نعمل على توزيع المساعدات التي تصلنا على المنازل من دون أن تكون هناك إمكانيّة لتغطية كل المنازل الموجودة في هذه البلدات».

البيروقراطيّة تؤخّر العمل

كما يعزو البعض التأخر في إنجاز مهمّة المُساعدات إلى المنازل إلى التأخير الحاصل على صعيد تسلّمهم الـ«داتا» الرسميّة التي تُسلّمها القائمقامية إلى الهيئة العُليا للإغاثة، من دون أن يكون بمقدورهم تحديثها بشكل دائم نظراً إلى البيروقراطيّة المُتّبعة فيما حاجات النّازحين لا يُمكنها الانتظار. وعليه، وقع خلاف بين قائمقام الشوف مارلين قهوجي وعدد من أعضاء الخلايا المصغّرة خصوصاً في القرى التي تم حلّ المجالس البلديّة فيها وتسلّمت قهوجي مهام مُتابعتها، إذ تتمسّك الأخيرة بموجبات القانون من دون أن تُفرّط فيها بحجّة ضغط أزمة النّزوح.

قائمقام الشوف ترفض تسليم «داتا» العائلات إلى الجمعيّات

وعلمت «الأخبار» أنّ قهوجي رفضت تسليم الـ«داتا» المتضمّنة لأسماء العائلات الموجودة في الإقليم إلى المعنيين بغية تسليمها إلى الجمعيّات التي ترغب في مُساعدتها، قبل أن يعود المعنيون للتوصّل إلى صيغة حل بعد التوافق مع محافظ جبل لبنان، القاضي محمّد مكاوي، عبر مُشاركة اسم رب العائلة ورقم هاتفه للتواصل معه لسؤاله عمّا إذا كان يرغب بتسلّم المُساعدات.

إلا أنّ هذه المسألة أثارت الكثير من الجدل خلال الأيّام الأخيرة ودفعت ببعض المسؤولين الحزبيين إلى التدخّل، خصوصاً أنّ هؤلاء يتحدّثون عن تأخير متعمّد وعدم تجاوب من قبل الدّولة، خصوصاً في ما يتعلّق بصرف المساعدات والأموال، ما يدفعهم في بعض الأحيان إلى القفز عن صلاحيّات القائمقام أو المُحافظ من أجل التسريع في تلبية المطالب، لافتين إلى أنّ بعض الموظفين يتقيّدون بالتراتبيّة الإداريّة وأعمالهم الوظيفية من دون مراعاة حاجات المواطنين.

لا مكان للفتنة

وفي سياق متّصل، كثرت الاعتداءات على عدّة مناطق في إقليم الخروب بحجّة وجود أشخاص محسوبين على حزب الله أو منشآت تعود له، إلا أنّ ذلك لم يؤثّر على تعاطي الأهالي مع النّازحين. ويقول أحد أعضاء خليّة الأزمة إنه «رغم الخوف الذي شعر به بعض الأهالي في المرحلة الأولى إلا أنّ الكثيرين باتوا متقينين أنّ هذه الضربات هدفها تأليب الرأي العام وإثارة الفتن، ولكنّ المزاج العام في منطقتنا بعيد كلّ البعد عن هذه الأجواء».

المدارس الكاثوليكية تريد إخلاء النازحين

فاتن الحاج

في «رسالة داخلية» مسرّبة، رفضت الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية تحويل أكثر من 20 مدرسة كاثوليكية إلى مراكز إيواء للنازحين، محذّرة من أن هذه المدارس ستواجه مصيراً مجهولاً إذا لم تفتح أبوابها قريباً، لكونها ستخسر تلامذتها الذين سينتقلون إلى مدارس فتحت حضورياً في الجوار. ودعت إلى إيجاد حل سريع بتأمين المكان البديل وإنقاذ هذه المدارس وفتحها اليوم قبل الغد، «فالحس الإنساني والتضامن والوقوف إلى جانب شعبنا لا يجب أن يكون على حساب رسالة التربية والتعليم التي هي من أولى مسؤولياتنا تجاه أولادنا».

لا تنفصل هذه الرسالة عن أداء المدارس الكاثوليكية منذ بداية الحرب، إذ تعاطت أمانتها العامة بـ«فردانية» واضحة عبر إصرارها على فتح مدارسها في «المناطق الآمنة» بالقوة تحت عنوان «المقاومة التربوية»، أو التلويح بالانفصال عن وزارة التربية والضغط على الوزير عباس الحلبي، ليجيز لها حرية توفير التعليم بالطريقة التي تراها مناسبة، غير آبهة بما يحصل للتلامذة والمعلمين في المدارس الأخرى، بما فيها تلك المنضوية ضمن اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة نفسه الذي يضم المدارس التابعة لجمعيات دينية وسياسية. وعلمت «الأخبار» أن الاتحاد عقد اجتماعاً يتيماً ليأخذ ربما نصر منه الغطاء كي يتحرك في مدارسه، من دون أن تبذل «الشبكات المدرسية» أي جهد مشترك لمقاربة الأزمة، تماماً كما يحصل في كل الاستحقاقات الوطنية، علماً أن هذه الشبكات نفسها تتكتل ضد الأهل عندما يتعلق الأمر بالأقساط وحجب الإفادات أو بحقوق المعلمين، وكأن الاتحاد هو أداة للقضايا المالية فحسب.

ويبلغ عدد المدارس الخاصة التي تحولت إلى مراكز إيواء نحو 50 مدرسة، من بينها 20 مدرسة كاثوليكية. وتشير مصادر أساتذة في المدارس الكاثوليكية إلى أن «أهل التلامذة في بعض هذه المدارس لا يترددون في نقلهم إلى مدارس أخرى قريبة كي يضمنوا تعليماً حضورياً لأبنائهم، ما يعني أن هذه المدارس ستفلّس وأساتذتها لن يقبضوا طوال العام الدراسي لأن الأهل لن يدفعوا الأقساط، وقد تقفل المدرسة نهائياً في العام المقبل».

لكن الكلام على خسارة المدارس المقفلة لتلامذة سينتقلون إلى مدارس أخرى يثير الاستغراب، وخصوصاً أن هذه المدارس ليست إفرادية، وإنما هي تابعة لشبكة مدرسية هي الأكبر في البلد، ويمكنها بسهولة، إذاأارادت، عقد اتفاقات في ما بينها للحفاظ على التلامذة وأقساطهم بتغطية نقلهم إلى مدارس أخرى ضمن الشبكة نفسها أو استحداث صفوف لهم، وهو حل متاح إذا كان الهم الأساسي هو التعليم. وتستطيع الشبكة أن تدفع رواتب المعلمين في هذه الفترة، طالما أن التلامذة تسجلوا فيها ودفعوا رسوم التسجيل والقسط الأول قبل الحرب.

ثم ماذا فعلت إدارات المدارس الكاثوليكية لتلامذتها النازحين من المناطق الواقعة على خط النار، سواء في القرى الحدودية أو الجنوب أو النبطية وغيرها؟ إذ إنه حتى الآن، لم تتخذ أي إجراء لتعليمهم ولم تتواصل مع أهاليهم، رغم أنهم دفعوا أيضاً رسوم التسجيل والقسط الأول، فهل سيستردّون هذه المبالغ؟ وهل ستبقى الأقساط هي نفسها إذا تحول التعليم من حضوري إلى «أونلاين»؟

عن اقتصاد الحرب وحالة انعدام اليقين
نشاط استهلاكي مرتبط بالضرورة

ماهر سلامة

(مروان بو حيدر)

من هشاشة الاقتصاد اللبناني، أنه يعتمد على الاستهلاك المستورد المموّل من الخارج. حصّة الإنتاج المحلي فيه، متدنية جداً إلى حدّ أنها لا تُذكر. وهذا ينطبق على مرحلتي ما قبل الأزمة النقدية والمصرفية، وما بعدها. غير أن هذه الهشاشة التي تظهر في بنية الاقتصاد، تتمظهر بشكل مخادع في لحظة الأزمة، إذ تتحوّل من هشاشة تدميرية إلى قوّة لحظوية تموّل استهلاك الضرورة المموّل بالتحويلات الخارجية. لذا، يمكن القول إن الاستهلاك الذي يمثّل حصّة وازنة من الناتج المحلي الإجمالي، لم يتأثّر بنقص في التمويل وإنما بفعل التغيّرات في سلوك المستهلك. بمعنى أوضح، حصّة الاقتصاد الحقيقي ضئيلة جداً وتأثّرها بتداعيات الحرب لن يغيّر في نمط الاقتصاد القائم على الاستهلاك المستورد طالما أن سلاسل التوريد بخير.

تتغذّى حركة الاستهلاك في لبنان، بشكل أساسي، على التحويلات المالية من الخارج، ولا سيما تحويلات المغتربين التي تصل إلى 7 مليارات دولار، أو ما يوازي 40% من الناتج المحلّي. وإذا أضفنا إليها التحويلات الأخرى الآتية على شكل مساعدات من منظمات أممية ودول مانحة وسواها، فإنه يُقدّر أن تتجاوز 60% من الناتج المحلي. أما بشكل عام، فإن حجم الاستهلاك نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن 100%. وكما يُعرف عن التحويلات، فإنها لا تنخفض أيام الحرب والأزمات، بالعكس هي تزيد. وفي هذا الإطار يشهد الاقتصاد نشاطاً استهلاكياً غير قليل مع تغيّر في بنية الطلب، أي إن الطلب انتقل من الأطراف في البقاع والجنوب والضاحية إلى مدينة بيروت وقسم كبير من جبل لبنان في إقليم الخروب وكسروان والمتن، وصولاً إلى شمال لبنان. في مدينة بيروت، تُسجّل حركة شبه طبيعية للمستهلكين الذين يتوافدون إلى المحالّ التجارية. يركّز الزبائن على شراء الأساسيات مثل المواد الغذائية. وهذه الحركة منزوعة من التهافت على التموين الذي يحصل في الأزمات. يمكن تفسير الأمر بأن سلاسل التوريد ما زالت بعافيتها، سواء على مستوى حركة الاستيراد أو النقل الداخلي.

هذا الوضع بشكل عام، ينطوي على تباينات داخل حلقات الاستهلاك الأصغر. وهذا يعود إلى أن النزوح أدّى إلى كثافة سكانية عالية جداً في بعض المناطق حيث ارتفعت معدلات الاستهلاك. قد يؤدي ذلك إلى ضغط على سلع معينة، وبالتالي قد تنشأ مشاكل نسبية في الوفرة. فمن يعيش في بيروت، على سبيل المثال، في الأيام العادية، قد يستغرب في هذه الأيام أنه إذا نزل إلى الاستهلاكيات الموجودة في الأحياء لا يجد الخبز في ساعات الليل، وفي بعض الأحيان في ساعات بعد الظهر المتأخرة. بهذا المعنى يمكن الحديث عن «عدم وفرة» السلع الاستهلاكية.

التغيّر في بنية الطلب ناتج من سلوك الأسر. ففي أيام الأزمات، عندما يكون هناك عدم يقين ترتقب الأسر ما سيحدث ومدته، وفي بالها أن النقد الموجود بين أيديها قد يكون مفيداً أكثر في الأيام التالية. هكذا، يصبح الإنفاق حذراً أكثر ما يفسّر التركيز على الأساسيات والضروريات. فالمستهلك النازح يدرس أوضاعه المالية انطلاقاً من الحاجات المرتقبة في المستقبل القريب والمتوسط، أي إن ترتيب الأولويات لديه يبدأ بتأمين إيجار السكن وقدرته على الاستمرار في تسديده. والإيجارات للنازحين انتفخت بسبب الاستغلال. فالأولوية ضمن ترتيب المستهلك النازح، هي في المقابل عامل استغلال لدى مالكي الأصول. كل سيناريو ضمن الأولويات يفرض نمطاً في الإنفاق يتماشى مع الضروريات والأساسيات. وهذا بحدّ ذاته منطق انعدام اليقين. إلا أنه مقابل ذلك، نشطت حركة الاستهلاك في بعض القطاعات، استثنائياً. فعلى سبيل المثال، أصبح هناك إقبال على الكهربائيات، لأن الأسر النازحة اضطرت في الكثير من الأحيان إلى تجهيز منازل غير مفروشة.

لا بدّ أن حالة انعدام اليقين ستنعكس على النشاط الاقتصادي، إلا أن النتيجة ليست واضحة بعد، ولا سيما أن الخسائر التي يشار إليها هي خسائر في الأصول وفي قدرة الناتج على النمو، علماً أن النمو لم يكن في أفضل حالاته قبل الحرب. فالبنك الدولي كان يتوقّع نموّاً صفرياً في السنة الجارية، وبالتالي قد يحصل انكماش مرتبط بالنشاط المتولّد في الداخل، إنما تقديره الآن هو أمر صعب جداً. فالموارد التي تغذّي الحركة الاستهلاكية (وهي مصادر الأموال الصعبة التي تدخل البلد)، لن تتأثّر بفعل الحرب. لذلك يبقى المتغيّر الوحيد متعلقاً بالسلوك الاستهلاكي ربطاً بالمدى الزمني لحالة انعدام اليقين، سواء بانتهاء الحرب، أو بالتأقلم مع نوع من الاستقرار النسبي مع شكل الحرب القائمة، بمعنى عدم توسّعها أو انتقالها إلى مراحل أخرى أكثر تطرفاً وصعوبةً من ناحية الوضع المعيشي.

على الغلاف

الذكاء الاصطناعي هو سلاح الجو الجديد

محمد فضل الله *

يبدو أنه من الصعب على الطرف الإمبريالي التخلّص من الأوهام التقنية؛ أن هناك تقنية معينة يمكنها أن تُعفيها من السياسة وإشكالياتها وتؤمّن لها «الحلّ النهائي». هناك صلة واضحة بين خطابات التقنية وخطابات الحلّ النهائي. أوهام أن الطيران الحربي في إمكانه حسم الحروب كانت تتجدّد مع كل تطوير لها، بعد تصميم الطائرات النفاثة الأسرع والقادرة على بلوغ ارتفاعات لم يكن في مقدور الطائرات المدفوعة بالمراوح بلوغها وبالتالي من الصعب إسقاطها بالدفاعات الأرضية التقليدية، ثم مع تصميم الطائرات التي لا يمكن رصدها من قِبَل الرادارات، لكن في كل مرة كانت تَفشل حملات القصف الجوي في حسم أي معركة، وكانوا يَكتشفون أنه لا مناص من دفْع ثمن بشري وإرسال قوات برية تَلتحم مع قوات العدو.

الذكاء الاصطناعي يَلعب دوراً شبيهاً اليوم: أوهام إسرائيل بأنه يمكنها إبقاء الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية إلى الأبد تحت المراقبة والضبط المُدار من قِبَل الذكاء الاصطناعي سقطتْ في عملية السابع من تشرين الأول، ثم أوهام إسرائيل بأن عملياتها القائمة على الرقابة والذكاء الاصطناعي في إمكانها إنهاء قدرة حزب الله على المقاومة، ليَأتي دور الميدان في الجنوب اللبناني ويُظهِر أن العنصر الإنساني ما زال حياً؛ مئات من المقاتلين يَمنعون جحافل مجهزة بكل أصناف التقنيات من التقدّم منذ أسابيع.

العنصر الإنساني هذا تناوبتْ على محاولة قتله النيوليبرالية وأقسام جامعية كاملة في الحاضرة الإمبريالية، الولايات المتحدة: الهومو-إيكونوميكوس الذي وصل أرفع درجاته في النيوليبرالية سرعان ما تحوّل إلى الهومو-بريديكتوس، الإنسان القابل للتنبؤ، صنوان «حكْم الخواء» النيوليبرالي، وأصبح عماد اقتصاد السيليكون فالي؛ إنسان منكشف بشكل تام أمام السلطة (التي وَعدتْ بتحريره يوماً) والتي يُمكنها أن تَحسب رياضياً عبر الداتا المجمّعة عنه احتمال أن يقوم بهذه الخطوة أو تلك. طبعاً كان يُراد لنا أن نَحتفل بميلاد هذا الاقتصاد باعتباره تحولاً ديموقراطياً، ذلك أن المنصات التي تَجمع هذه الداتا وُصفتْ بأنها منصات الديموقراطية واللامركزية. الداتا التي تَملكها إسرائيل عن الفلسطينيين واللبنانيين ليست سوى جزء بسيط جداً من الداتا التي تَملكها الولايات المتحدة، عبر منصات الديموقراطية هذه، حول كل إنسان حول العالم، وحين تَجد الولايات المتحدة أن «ضرورات الأمن القومي» تَستدعي استخدام هذه الداتا في حربها على أي بلد، فهي ستقوم بذلك دون أي رادع. الإعلام الأميركي يريد لنا أن نَخشى تجسّس السيارات الكهربائية الصينية وأنظمة الجيل الخامس من الاتصالات الصينية علينا، لكن ليس من التقنيات والأنظمة الأميركية التي نَستخدمها جميعاً. حنق الإستابلشمنت الأميركي على إدوارد سنودن هو بسبب كشفه لأسطورة أن الولايات المتحدة على علاتها هي أفضل من غيرها من الحكومات؛ لا يمكن لنظام المراكمة الإمبريالي الأميركي أن يَعمل بالشكل المطلوب دون هذه الأوهام. في أفضل الأحوال، الولايات المتحدة هي «دولة عتبة» في مجال الاستخدام العسكري للداتا التي لديها حول أفراد العالم كله، أي في أفضل السيناريوهات الأخلاقية إن الولايات المتحدة الأميركية لا تَستخدم حالياً هذه الداتا، لكن يمكنها فعل ذلك وتطبيق برامج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في اللحظة التي تريد.

اختُزلتْ نظريةُ الحرب إلى الذكاء الاصطناعي، ورأينا مع بدء الحرب على غزة بأن هذه التقنية هي محور الحرب، ولا يَملك الجيش الإسرائيلي أي تصوّر سوى استخدام المزيد منها (رغم اتضاح محدوديتها في السابع من تشرين الأول 2023) بدلاً من طرح تصوّر سياسي؛ جوهر الإبادة هو إنكار الإنسان لمصلحة الذكاء الاصطناعي والفانتازيات المحيطة بهذه التقنية.

محاولة القضاء على الإنسان، نقيض الذكاء الاصطناعي أو الإنسان ككائن مزعج يجب استبداله ليس فقط في مكان العمل بل في التفكّر الأنطولوجي حتى، هي في صميم قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة؛ فرع «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي» يحتلّ حيزاً واسعاً في الإنتاج البحثي لهذا القسم، لكنه لا يُشير أبداً إلى تجاربنا في الأطراف مع هذه التقنية التي تُشرف على الإبادة. المطلوب من كمية الأدبيات التي تُعنى بفانتازيات الذكاء الاصطناعي (هل يمكن للذكاء الاصطناعي فعلاً أن يحكم البشر أم لا؟ واللجوء إلى تعريفات لاتاريخية للإنسان للإجابة عن هذا السؤال) هو بالضبط حجب تجاربنا الحقيقية مع هذه التقنية. في أفضل الأحوال تُنشَر دراسات حول مَنْ سيكون المستفيد مالياً من استبدال الروبوتات للإنسان في مكان العمل، أو كيف يجب أن نَضمن استخداماً «أخلاقياً» لهذه التقنية؛ لكن كل المجازر والإبادات التي تُرتكَب باستخدام الذكاء الاصطناعي لا تَستأهل أن يُعاد النظر في مجمل تعاطينا البحثي والأخلاقي مع هذه التقنية. لذلك حين نَستخدم عبارة «أبطال» في وصْف مقاتلي «الرضوان»، فهذا ليس من منطلق شعري، بل ضداً بأدبيات الذكاء الاصطناعي. ما يدافع عنه أبطال «الرضوان» اليوم هو الإنسان، الإنسان الذي يمقته قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة، الإنسان الذي تمقته السيليكون فالي. إذا ما كان قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة مهتماً فعلاً بإيجاد ما هو إنساني في مقابل الذكاء الاصطناعي، فإن أبطالنا يَستعيدون الإنسانية بالمعنى الحرفي، الإنسانية المهدَّدة بالمحو.

لكن السؤال الذي يُطرَح تالياً: تمّ تفكيك العناصر المكوِّنة للهومو-إيكونوميكوس بُعيد بدء الحرب في أوكرانيا وفي غزة، والتي تحدثنا عنها سابقاً، والعودة إلى الحروب القَبَلية التي لا تُعير الأثمان البشرية أهمية. كان يُقال إن ذلك حكرٌ على شعوبنا، جزء أساسي من أساطير الشعوب «المتحضّرة» حيث الرئيس يَستقيل عند حدوث خطأ في ظل قيادته، وحيث لا تجنيد إجبارياً في الجيش، وحيث الدولة تَتنازل مرحلياً أو تكتيكياً لأعدائها من أجل خفْض التكاليف البشرية على مجتمعها؛ كل هذا انتهى، فلا رئيس يَستقيل بعد عملية السابع من تشرين الأول، والرئيس الفرنسي يُريد استعادة التجنيد الإجباري وبناء الجيش من جديد، وإسرائيل تَترك أسراها للموت وحتى تقتلهم كي لا يقعوا أسرى بيد حركة حماس. هل هذا يَعني نهاية الهومو-بريديكتوس أيضاً؟ هل يمكن المواءمة بين نهاية الهومو-إيكونوميكوس والإبقاء على الهومو-بريديكتوس على طريقة الفاشية التي جَمعتْ التكنولوجيا مع اللاعقلانية؟ وماذا يمكن أن يَعني الذكاء الاصطناعي حين تَنتهي أوهام الهومو-بريديكتوس؟ سنسعى إلى معالجة هذا السؤال في مقالات لاحقة.

* باحث

أميركا وإسرائيل في مخاض قانون دولي جديد

محمد محمود شحادة *

منذ الحادي عشر من أيلول 2001 دخل القانون الدولي الإنساني بشكل رسمي في الموت السريري، حين أعلن جميع الخبراء الدوليين أن مرحلة ما بعد 11 أيلول ليست كما قبل 11 أيلول، وكان المقصود هنا أمرين أساسيين: الأول تعطيل الأمم المتحدة ومجلس الأمن كضابطة دولية لموازين السلم والأمن الدوليين، والثاني الإطاحة ببنود واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها التي تشكل القانون الدولي الإنساني كمعيار للتجاوزات الإنسانية في الحروب.

> هذه المؤشرات، وبحسب التجارب التاريخية، تشير إلى إلغاء القانون القائم والذهاب إلى قانون جديد يبيح لأميركا وإسرائيل استخدام القوة المفرطة

اليوم، ماذا فعلت إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني؟ فهو القانون الذي يسمى بقانون الحرب ويضع حدوداً وإطاراً للعمليات العسكرية، فهو يمنع قصف المدنيين أثناء الصراعات العسكرية والحروب، وكذلك يمنع قصف الأشخاص الذين لا يشتركون بالمعارك، ويمنع ضرب المستشفيات والجامعات والمدارس والأطباء والمسعفين، والأهم من ذلك كله فهو يجرّم ويمنع الإبادة الجماعية والتهجير القصري، فماذا فعل العدو الصهيوني بهذا القانون في غزة، والآن ماذا يفعل به في لبنان؟

إذا رجعنا إلى عام 2001 وبعد أيام من أحداث 11 أيلول، قرر المجتمع الدولي ومن خلفه الولايات المتحدة الأميركية محاربة الإرهاب وبدأ البطش المشرعن في أفغانستان والعراق، وعندما لوّح جاك شيراك بالفيتو على قرار لغزو العراق بررت أميركا بأن حربها شرعية في وقت اتفق فيه جميع أساتذة القانون الدولي على أنه احتلال وعمل غير شرعي، وعندها دعا ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، إلى إلغاء الأمم المتحدة، باعتبار أن العالم أصبح بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فكان كل العالم، بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة، يحترم ميثاق الأمم المتحدة وشرعية قراراته، ولكن بعد هيمنة أميركا على العالم مطلع التسعينيات ضربت بعرض الحائط ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة الثانية-الفقرة السابعة المتعلقة بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول. وبدأت أميركا بإسقاط أنظمة وتركيب أنظمة.

كل العالم شاهد تمزيق المندوب الإسرائيلي لميثاق الأمم المتحدة، ولا يزال العالم يشاهد كيف أن إسرائيل لا تكترث للقانون الدولي الإساني، والأكثر من ذلك هي لا تكترث لمجلس الأمن والشرعية الدولية ولا تعطي أي اعتبار للتدخلات الدولية لوقف ومنع إحراق البشر في غزة وتدمير مراكز الإيواء على رؤوس النازحين والمشردين في غزة ولبنان... هذا التمادي، من دون أدنى شك، يدل على ضوء أخضر من راعية إسرائيل.

من هنا، تتوارد المعطيات لتشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى نحو تعديلات جوهرية في قانون الحروب والقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني الذي سيقوم على قواعد جديدة أميركية تسعى عبرها في تبرير الضربات بكل الاتجاهات بهدف المحافظة على الأحادية القطبية للعالم بقيادتها. ليصبح القانون الدولي الجديد يبيح قصف المستشفيات والإسعافات والطواقم الطبية والصحافيين والجمعيات الدولية الإنسانية في حال الدفاع عن النفس وملاحقة «الإرهابيين» حسب تعبيرهم.

لقد تم عملياً ضرب ميثاق الأمم المتحدة والديباجة الأساسية، فهذه المؤشرات، وبحسب التجارب التاريخية، تشير إلى إلغاء القانون القائم والذهاب إلى قانون جديد يبيح لأميركا وإسرائيل استخدام القوة المفرطة بحجة الدفاع عن النفس ولاحقاً بحجة الضربات الاستباقية وثم بحجة الدفاع عن الأمن القومي لأميركا، ولكن السؤال: من يحدد الجهات الإرهابية؟ ومن يحدد حدود الأمن القومي لأي دولة؟ ومن يؤكد صوابية الضربات الاستباقية تجاه منظمة أو دولة لم تعتدِ أصلاً على أخرى؟

إن ما فعلته إسرائيل في غزة يفوق عشرات آلاف المرات ما فعلته حماس في جدار غلاف غزة يوم 7 تشرين، ولم يكن ليستنكر أحد حصار إسرائيل لغزة طوال عشر سنوات من الجوع والاضطهاد والأسر وأربع حروب مدمرة، حتى اعتُبرت غزة أكبر سجن في العالم، فهل من غير المسموح لثلة من شباب غزاويين فعل أي شيء لفك هذا الحصار؟

ومع ذلك، لم يتدخل أحد لوقف الإبادة في غزة. ومن الذي يبرر لإسرائيل أن تفعل ما تفعله في لبنان من قتل ودمار مفتوح وذلك فقط بسبب تحرك ثلة من شباب المقاومة في لبنان بهدف إيقاف المجازر التي تقع في فلسطين وليس أكثر. إسرائيل تتغطرس بكل الأسلحة المحرمة دولياً وتمنع أحداً من التفوه لا بالكلمة ولا برصاصة، هذا التغطرس المبرر أميركياً هو المؤشر لمخاض قانون دولي إنساني جديد وليس فقط لشرق أوسط جديد.

من اللافت أن الولايات ليست عضواً في عدد من الاتفاقات الدولية كمحكمة الجنايات الدولية، فقد هددت مدعي عام المحكمة بعقوبات عندما أراد إصدار أمر توقيف لنتنياهو وغالانتس؛ حتماً إنها تفرض قانوناً جديداً لأنها تبرر استخدام القوة المفرطة والمحرمة وهي تعطي تفسيرات جديدة خارج إطار الشرعية المعترف بها دولياً وخارج إطار الأعراف والاجتهادات السابقة. فهي تبرر، باسم الضربات الاستباقية والوقائية، وخاصة أنها تصف المقاوم في أرضه بأنه إرهابي، وتبرر للمعتدي أنه مدافع عن نفسه، وهذا ما فعلته بنفسها بالسابق في العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل، قتلت العراقيين وأسقطت النظام واحتلت العراق. وبحجة ملاحقة بن لادن، قتلت الأفغان واحتلت أفغانستان، وكذلك احتلت ليبيا. لا ننسى أن جورج بوش هو من صنع سجن غوانتانامو الذي لم تُحترم فيه اتفاقيات جنيف من حيث معاملة الأسرى حيث منع عنهم حق الدفاع عن النفس وتوكيل محامين ولاقوا أشد التعذيبات وهم عراة والتُقطت لهم صور لا تليق بالآدمية.

كل هذا أساسه 11 أيلول 2001 وصدور قرار 1373 الذي أعطى لأميركا الحق بمحاربة الإرهاب، لقد فتحت لها أبواب الهجوم الجهنمي على كل الشرق وكل من لا يقف معهم حسب نظرية بوش، عندها لم تعد تنظر إلى أي مدني ولا إلى أي معالم حضارية وثقافية واستشفائية وصحافية، بفسفور أبيض ويورانيوم وقنابل الألف طن الارتجاجية لتدمير المغاور، كل ذلك استُعمل في أفغانستان. وهكذا بررت أميركا لنفسها استخدام كل شيء محرم دولياً لمواجهة خصم قد يكون أكذوبة أميركية أو وهماً بالحد الأدنى، إنما الغاية هي السيطرة.

لقد منعوا بالأمس المساعدات الغذائية عن غزة، وثم أحرقوا بالفسفور خيام قماشية للنازحين، ويقصفون في العاصمة بيروت بنايات أحياء مكتظة بآلاف النازحين، وثم قصفت إسرائيل قافلة مساعدات إنسانية عليها علم الصليب الأحمر في بعلبك، وهم علناً يهددون المسعفين ويضربون جرافات الإنقاذ، وهددوا قوات اليونيفيل الدولية بإخلاء الشريط الأزرق بعمق 5 كيلومترات، فيما القانون الدولي يمنع قطع المياه والكهرباء. نحن لا ننعي فقط القانون الدولي الإنساني، إنما أيضاً نتوقع قانوناً جديداً يبيح ما يجري.

بعد كل ذلك، بايدن وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وكندا يحملون شعار حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها، ويبررون كل شيء لإسرائيل. بالأمس قالت وزيرة الخارجية الألمانية: «إن الدفاع عن النفس لا يقتصر على مهاجمة الإرهابيين فقط بل تدميرهم حتى لو استهدفت المدنيين، هذا هو موقف ألمانيا، وهذا هو أمن إسرائيل». عندما نسمع تصريح الخارجية الألمانية نفهم مباشرة الرسالة الأميركية واليهودية التي يراد لها أن تعبّر عن القانون الجديد.

* باحث في القانون الدولي

هل سقط حزب الله؟

طارق فخري *

نُقل أخيراً أن السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون، أجرت مجموعة من اللقاءات مع قوى سياسية لبنانية بغية التفكير في مرحلة ما بعد حزب الله، والتخطيط للمرحلة السياسية الجديدة التي سيكون الحزب مغيباً عنها.

تُعبر مقاربة السفيرة عن الرؤية الأميركية إلى أن حزب الله بات ضعيفاً على أثر اغتيال أمينه العام، وتتالي الضربات الموجعة على بنيته العسكرية والأمنية، كما تنطلق من القناعة بنجاعة إستراتيجية الاستنزاف الإسرائيلية التي طُبقت في غزة، وتطبق الآن في لبنان. تقوم هذه الإستراتيجية على تبديل الأدوار بين الأطراف في الحرب اللاتماثلية؛ فعوضاً عن أن يستنزف الفاعل اللانظامي الأضعف قدرات الطرف النظامي الأقوى، عبر استهداف نقاط القوة بما تيسر له من السبل اللا تقليدية، يعمد الطرف الأقوى، وهو إسرائيل، إلى استنزاف العنصر البشري والقيادي من أجل خلق صدمات عنيفة تفقد الخصم توازنه وقدرته على المبادرة، وإحداث شلل في منظومة اتخاذ القرار، بالإضافة إلى استنزاف القدرات التسليحية المحدودة بالتزامن مع قطع خطوط الإمداد، وذلك وفقاً لمديات زمنية مطولة لم تكن في حسبان الفاعل اللانظامي، أي حزب الله وحماس. وهذا ما يفسر إطالة أمد الحرب في غزة، والتباطؤ في العملية البرية على الحدود الشمالية للكيان.

> المقاومة في لبنان تجاوزت الحالة التنظيمية أو الحزبية، وتحولت إلى مجتمع متجذر، يملك كل مقومات البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات

خوض المعركة بمنطق الاستنزاف الطويل، وتحمّل الأكلاف البشرية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة، هو الحل الذي نظّر له عدد من مراكز الدراسات الأميركية والإسرائيلية للإجابة عن المعضلة الأبرز المرتبطة بمواجهة حلقات محور المقاومة في إطار الصراع اللاتماثلي القائم، فضلاً عن احتواء جبهة المقاومة عبر الاستفراد بأطرافها وصولاً إلى الرأس وهو إيران.

صحيح أن الجهد الحربي المكثف في قطاع غزة على مدار سنة لم يفضِ إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي خاضت إسرائيل الحرب من أجلها، إلا أن القراءة الأميركية الإسرائيلية لمآلات المشهد الميداني تفيد بنجاح الخطط في تهشيم جسم حماس بنسبة كبيرة، وهو الأمر الذي ستحاول الآلة العسكرية الإسرائيلية تكراره في لبنان. ترافق ذلك مساع مباشرة وناعمة لإحداث شرخ بين المقاومة وعمقها الجماهيري، سواء عبر الإرهاب المتمثل باستهداف المدنيين وتدمير الممتلكات أو عبر تكثيف زخم من السيولة الإعلامية والمعلوماتية للضغط على العقل الجمعي وإضعاف المناعة النفسية لبيئة المقاومة.

بيد أنه، في المقابل، ورغم الضربات الموجعة التي تلقاها الحزب، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدعم فرضية تماسكه وقدرته على إعادة إنتاج منظومة القيادة والتحكم، وهي:

- الأداء الميداني الكفؤ والممنهج لتشكيلاته القتالية، ما يعني أن الحزب استطاع سريعاً ردم فجوة القيادة لديه، والتكيف مع تطورات المعركة. فإلى الآن ما زال الجيش الإسرائيلي يناور على الحافة الأمامية للحدود من دون أن يحقق أي توغل فعلي في العمق.

- من الواضح أن المقاومة استعادت زمام المبادرة في الميدان؛ فصواريخها باتت تتوزع على قوس ناري أكثر عمقاً وزخماً، ما تسبب في إلحاق الأذى في الأصول المادية العسكرية والمدنية، وأفقد المستوطنين أي ضمانة أمنية للمكوث في منطقة الشمال.

- الاستدراك الجزئي للثغرة الأمنية البنيوية، وخلق ديناميات تواصل وتنسيق أقل خطورة وانكشافاً، يدلل على ذلك الفشل في استهداف بعض قيادات المستوى العسكري إلى الآن، والتي يعدها الإسرائيلي مسؤولة عن إدارة الدفة العسكرية حالياً.

-ثنائية الخطاب والميدان، أو تناسق الرؤية السياسية مع الأداء العسكري، الذي تجلى في خطاب نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم، وما تلاه من ترجمة ميدانية مباشرة تؤكد تماسك الجسم القيادي للحزب.

-الشرعية الصلبة التي تسبغها الحاضنة الاجتماعية على الفعل المقاوم، حتى في خضم دفعها للأثمان الباهظة نتيجة لتمسكها بهذا الخيار، إن لناحية التضحية بالأنفس والمصالح الاقتصادية أو ما تتكبده من عناء النزوح واللااستقرار الاجتماعي. وذلك رغم استهدافها بشتى أنواع القوة، بغية التفكيك بينها وبين المقاومة.

حقق الجيش الإسرائيلي جملة من الإنجازات التكتيكية في كل من غزة ولبنان، بعضها لم يكن يتوقع أن ينجزها بهذه الفعالية والسرعة، خصوصاً على الجبهة اللبنانية، إلا أن ذلك لا يعد انتصاراً إذا لم يستتبع بدخول بري ناجح، قادر على تثبيت المعادلات وتكريسها في الجغرافيا وعلى أرض الواقع؛ فالتفوق الجوي لا يحسم معركة أو حرباً.

أسهم الزهو، الناجم عن النجاحات الإسرائيلية المتسارعة والمتتالية في توجيه الضربات التكتيكية إلى حزب الله، في تحفيز الرؤى الطموحة المختزنة في العقل الإسرائيلي وإحيائها، فانبرى نتنياهو للحديث عن إعادة تشكيل الخارطة السياسية للشرق الأوسط، وإضعاف محور المقاومة، مع أنه إلى الآن لم يستطع أن يحقق أياً من أهدافه المعلنة في غزة. إذاً، ما يقوم به نتنياهو فعلياً هو السعي نحو تحقيق مجموعة من الإنجازات التكتيكية الوازنة على مستوى جبهات المقاومة، ليعمد إلى تسويقها كانتصار للكيان في المنطقة، وتحولاً في معادلات القوة السائدة. ولذا، نجده ينتقل من جبهة إلى أخرى، مستفيداً من الفراغ والضعف السياسي في الإدارة الأميركية، ومستثمراً اللحظة الانتخابية في واشنطن عبر اللعب على تناقضاتها.

بيد أن المأزق الإستراتيجي الكبير الذي تعاني منه السياسة الإسرائيلية هو الافتقار إلى القدرة على تحويل فائض القوة إلى نفوذ إستراتيجي، أي ترجمة الإنجاز التكتيكي إلى أهداف سياسية إستراتيجية. هذا بالتحديد ما حذر منه عدد من الدراسات الأمنية والإستراتيجية وأخذ حيزاً واسعاً من النقاشات الداخلية الإسرائيلية، كما خلصت إليه مجموعة من مؤتمرات الأمن القومي الإسرائيلي وفي مقدمتها مؤتمر هرتسيليا في عام 2020.

خلاصة القول: من السابق لأوانه استباق نتائج المعركة الدائرة والبناء على سقوط حزب الله سياسياً أو عسكرياً، خصوصاً أن المقاومة في لبنان تجاوزت الحالة التنظيمية أو الحزبية، وتحولت إلى مجتمع متجذر، يملك كل مقومات البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات، مدفوعاً بشحنة عاطفية وشعورية هائلة بعد اغتيال القائد الذي عبر به كل المحن والصعوبات على مدى ما يقارب الأربعين عاماً، ولذا إنه من الخطأ إجراء مقارنة بين اللحظة السياسية الراهنة وما حصل في اجتياح عام 1982، بل الأقرب إلى الصواب استجلاء المشتركات بين اليوم وحرب تموز 2006، عندما أراد المشروع الأميركي الإسرائيلي أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط من البوابة اللبنانية، فكانت النتيجة معاكسة تماماً، وتحوّل حزب الله إلى لاعب إقليمي بارز. فعلياً، ما زالت الحرب في بداياتها، وبين البداية حتى النهاية ميدان ورجال.

* باحث في العلاقات الدولية

كاريكاتير — نهاد علم الدين



سلسلة جبال لبنان الجنوبية

على الغلاف

انتقال التطهير العرقي إلى بيت لاهيا

المقاومة تُفشل مخطط التهجير

غزة – **يوسف فارس**

يطابق تعريف رئيس وزراء دولة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، للإرهاب بأنه «الهجوم الممنهج على المدنيين لتحقيق أهداف سياسية»، ما يقوم به جيشه في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، وغيره من بلدات في المنطقة ذاتها، منذ 18 يوماً، حيث لا يحقّق جيش العدو في معاركه الميدانية مع الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة أي منجزات تذكر، بينما يتركّز الضغط الأكبر على الأهالي الذين يمارس عليهم الحد الأقصى من الجرائم.

اغتيال السنوار أظهر أن المقاومين يعملون بشكل لامركزي ويتحرّكون وفقاً لمقتضيات الميدان

(أ ف ب)

وأمس، كرّر جيش الاحتلال في حي مشروع بيت لاهيا، ما فعله في اليوم السابق في جباليا، إذ اقتحم بالدبابات شوارعه الرئيسية، وفرض طوقاً نارياً بطائرات الـ«كواد كابتر»، ثم طلب من الأهالي إخلاء مراكز الإيواء والمستشفيات، مهدّداً بنسف المنطقة فوق رؤوسهم إن لم يستجيبوا لأوامره. وأمام هول الموقف، اضطر الآلاف من النازحين إلى الخروج عبر المسار الذي حدّده جيش العدو في نداءاته، وحينما تجمعوا على شارع حبوب الرئيس، هاجمتهم المدفعية بالقذائف، ما تسبب في استشهاد وإصابة العشرات.

رغم ما تقدّم، يتواصل فشل عملية التهجير، التي أضحى واضحاً أنه لا يراد منها إلّا إيذاء الأهالي والتنكيل بهم. وعلى خط موازٍ من تلك العملية، يمارس جنود الاحتلال مستوى رديئاً ودنيئاً من التشفي والانتقام، إذ يفيد بعض الناجين من الموت، في شهادتهم التي أدلوا بها إلى «الأخبار»، بأن الدبابات الإسرائيلية عمدت إلى التحرك بشكل عنيف ومقصود منه إثارة الغبار والأتربة بين النازحين أثناء مرورهم. كذلك، حفر الجنود حفرة وجمعوا فيها عدداً من الرجال المعصوبة عيونهم، وعمدوا إلى إخافتهم عبر مرور الجرافات بجانبهم. وبالتوازي، نفّذت وسائط المدفعية العشرات من عمليات قصف تجمعات النازحين ومنازل المواطنين.

ووفقاً لإحصائيات أولية، فقد تسبّب فعل التطهير العرقي المستمر منذ نحو أسبوعين، في استشهاد قرابة الـ 700 مواطن، معظمهم قضوا تحت ركام منازلهم وفي داخل مراكز الإيواء التي تعرّضت للقصف والحرق.

وفي هذه العملية أيضاً، عمد جنود العدو إلى إلحاق أكبر قدر من الخراب بمنازل الأهالي والبنى التحتية، حيث نسفوا بمكعبات الأسمنت والبراميل المفخّخة العشرات من المربعات السكنية، وهو ما تسبب في تدمير مئات المنازل وآبار المياه وشبكات الطرق. وفي غضون ذلك، واصل العدو حصاره لمستشفيات شمال القطاع الثلاثة، «العودة» و«الإندونيسي» في تل الزعتر، و«كمال عدوان» في مشروع بيت لاهيا، ومنع إدخال الوقود والمستهلكات الطبية إليها، كما استهدف سيارات الإسعاف والدفاع المدني التي كانت تتحرّك لإنقاذ المصابين وإجلاء الشهداء. وحوّل هذا الواقع المتردّي مستشفى «كمال عدوان»، كما يقول مديره، حسام أبو صفية، إلى مقبرة، حيث المئات من المصابين ينتظرون دورهم في الموت في ظل نقص الطاقم الطبي والإمكانات اللازمة لإجراء العمليات الجراحية الحرجة.

أما في الميدان، فلا تزال المقاومة تحافظ على نسق التصدّي المؤثر والمنجز، الذي أظهر وفقاً لما قالته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية صعوبة هزيمة حركة «حماس» في شمال القطاع، لأن تكتيكاتها القتالية تعقّد المهمة على جيش الاحتلال، مضيفة أن اغتيال قائد «حماس»، الشهيد يحيى السنوار، أظهر أن المقاومين يعملون بشكل لا مركزي، ويتحرّكون وفقاً لمقتضيات الميدان، بل لا يزالون يحافظون على قدر كبير من الأنفاق التي تمنحهم القدرة على نصب الكمائن وتسديد الضربات المؤثرة.

وأعلنت «كتائب القسام»، أمس، مسؤوليتها عن قتل قائد «اللواء 401» في جيش العدو، إحسان دقسة، في تفجير عبوة مضادة للأفراد بقوة مكونة من 12 ضابطاً في حي الفالوجا غرب مخيم جباليا. وأبلغ «الإعلام العسكري» التابع للكتائب، أمس أيضاً، عن تفجير ثلاث جرافات من نوع «دي ناين» في محاور الاشتباك في شمال القطاع. وبثّ مشاهد لتدمير دبابة «ميركافا» في حي تل الزعتر، بدا واضحاً فيها أن المقاومة أعادت تدوير واستخدام الصواريخ الإسرائيلية الثقيلة التي لم تنفجر؛ إذ دمّر الانفجار الدبابة بشكل كلي، وتسبّب في اشتعال مقصورة الذخيرة فيها ما أدى إلى انفجارات أخرى.

العدوان يأتي على مقدّرات غزة

خسائر أولية بـ 35 مليار دولار

(أ ف ب)

غزة - **هداية محمد التتر**

بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي، منذ ما يزيد على عام، حملة تدمير غير مسبوقة طالت كلّ ما له صلة بحياة أهالي قطاع غزة، متسبّباً في وقوع خسائر بشرية ومادية هائلة. ووفقاً لمدير المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، فإن «حرب الإبادة الجماعية أحدثت أضراراً هائلة وكبيرة وغير مسبوقة في 15 قطاعاً حيوياً». ويوضح الثوابتة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الخسائر الإجمالية الأولية بلغت أكثر من 35 مليار دولار. فقد دمّر الاحتلال القطاع الصحي، بما فيه من مستشفيات ومراكز صحية، وقتل الكوادر الطبية، ومنع دخول الأدوية إلى القطاع، متسبّباً في خسائر أولية تقدّر بنحو 575 مليون دولار، فيما بلغت خسائر القطاع التعليمي (جامعات، كليات ومدارس) حوالى مليار و850 مليون دولار».

ويبين مدير المكتب الإعلامي الحكومي أن التقدير المبدئي للخسائر المباشرة لقطاع الإسكان، بلغ 18 ملياراً و500 مليون دولار، بعدما «دمّر الاحتلال 150،000 وحدة سكنية تدميراً كلياً، و80،000 وحدة لم تعد صالحة للسكن، و200،000 وحدة دمّرها بشكل جزئي». ويضيف أن «القوات الإسرائيلية استهدفت أيضاً القطاع الديني، فلبغ عدد المساجد والكنائس التي دمّرها بشكل كلّي 611، من بينها 214 مسجداً دمّرت بشكل جزئي، كما دمّر 3 كنائس بشكل جزئي وكلّي، لتصل خسائر هذا القطاع إلى نحو 350 مليون دولار». كذلك، يلفت إلى أن «المصانع على أنواعها توقّفت تماماً عن العمل، وبلغت خسائرها المبدئية حوالى مليار و125 مليون دولار، إذ توقّف تشغيل الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج، ما أحدث أزمة صناعية ونقصاً حاداً في السوق المحلية ومستلزمات المواطنين».

ووفقاً للثوابتة، «بلغت خسائر القطاع التجاري ما يقرب من مليار و625 مليون دولار». كذلك الأمر بالنسبة إلى القطاع الزراعي، الذي خسر ما يقدّر بمليار و50 مليون دولار، علماً أن قطاع غزة يعتمد اعتماداً رئيسياً على هذا القطاع في توفير الغذاء لأكثر من 2,4 مليون إنسان يعيشون في جميع محافظاته، بينما «أثّر تعطّل الزراعة سلباً على الحركة الاقتصادية في البلد من بيع وشراء وتربية، لا سيما في القطاع الحيواني والأسماك». ويضيف أن التقديرات الأولية لخسائر القطاع المنزلي بلغت مليارَين و760 مليون دولار بعدما «دمّر جيش الاحتلال كل أنواع الأثاث في كل الوحدات السكنية والمنازل والأبراج والعمارات، بكل ما تحتويه من أدوات كهربائية وألبسة ومطابخ ومعدات منزلية مختلفة».

وعلى صعيد القطاع الحكومي، بلغت الخسائر ما يقارب الـ825 مليون دولار، فضلاً عن توقف عمل جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل عام «ما أثّر سلباً، وبدرجة كبيرة غير مسبوقة، وانعكس على إتمام مصالح المواطنين والعوائد الاقتصادية». ويلفت إلى أن ذلك ترتّب عليه توقّف العملية المالية التبادلية التي تعمل على تحريك السوق المحلية بشكل عام. أيضاً، لم يستثنِ جيش الاحتلال القطاع الإعلامي، بل أقدم على استهداف مقرات المؤسسات الإعلامية المختلفة من فضائيات وإذاعات ووكالات إخبارية ومراكز إعلامية، ودمّر أجهزتها، لتقدَّر خسائر هذا القطاع بـ400 مليون دولار.

وفي القطاع الخدماتي، «اغتال جيش الاحتلال ثلاثة من رؤساء البلديات، وتسبّب في خسائر مالية تقدّر بـ3 مليارات و147 مليون دولار، إثر تدمير مقارّ البلديات، وقصف وتخريب شبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه، وتدمير آبار المياه». كذلك، دمّر العدو شبكات الكهرباء المختلفة والأسلاك والأعمدة الحديد والخشبية والأدوات ومقدرات شركة توليد الطاقة، وشركة توزيع الكهرباء، متسبّباً في خسائر بلغت 300 مليون دولار، فيما قدّر المكتب الإعلامي الحكومي خسائر قطاع الاتصالات والإنترنت، بمليار و500 مليون دولار، بفعل استهداف الاحتلال أبراج وشركات الاتصالات والإنترنت وشبكاتها المختلفة، ومزوّدي الخدمة ومقراتهم. أما قطاع النقل والمواصلات، فخسر نحو مليار و200 مليون دولار، بعدما دمّر الاحتلال السيارات والمركبات والشاحنات، وأسواق ومعارض السيارات والسفن، فضلاً عن الطرق والشوارع والمفترقات. وعن القطاع الترفيهي والفندقي، يقول الثوابتة: «دمّر الاحتلال المتنزهات والفنادق والمدن الترفيهية والملاهي والألعاب الإلكترونية وأجهزة التلفاز وكل ما يتعلق بألعاب الأطفال وغيرها، لتصل خسائر هذا القطاع إلى مليار دولار».

بلغت الخسائر المباشرة لقطاع الإسكان 18 ملياراً و500 مليون دولار

على أن كل تلك الأرقام تظل تقديرية وأوّلية للخسائر المباشرة، «ولا تشمل الخسائر غير المباشرة»، بحسب الثوابتة، الذي يضيف أنه «لا يمكن إعطاء تقدير كامل للخسائر في هذه المرحلة خاصة أن الحرب الصهيونية المجنونة ما زالت مستمرة، فيما لم تنتهِ فرق الإحصاء والحصر من عملها».

مصر تنتظر رد إسرائيل على مقترحها

القاهرة - **الأخبار**

تنتظر مصر الرد على المقترح الذي قدمته إلى إسرائيل، الأحد الماضي، بشأن «وقف مؤقت لإطلاق النار في قطاع غزة، يسمح باستعادة بعض الأسرى» المحتجزين لدى المقاومة. وفي حين كان قد ناقش المسؤولون المصريون هذا المقترح بشكل موسع مع رئيس «الشاباك»، رونين بار، خلال زيارة الأخير إلى القاهرة الأحد الماضي، فإن القاهرة لم ترغب في الكشف عن تفاصيل مبادرتها إلى حين تلقي الرد من تل أبيب عليها. لكن التسريب الإسرائيلي لتلك التفاصيل ولّد استياءً مصرياً كبيراً خلال اليومين الماضيين، خصوصاً أن مصر لم تعرض خطتها بشكل تفصيلي على المقاومة.

وبحسب مصدر مصري تحدث إلى «الأخبار»، فإن المقترح قُدم من قِبل رئيس المخابرات المصري، حسن رشاد، في أول انخراط له بشكل مباشر في الملف بعد توليه منصبه حديثاً. ويأتي تقديم المقترح الجديد، بحسب المصدر، لأسباب عدة، في مقدمتها «الرغبة المصرية في تخفيف الضغط على شمال غزة، وإدخال المساعدات إلى القطاع لتحسين الوضع الإنساني ولو بشكل مؤقت»، في ظلّ اقتناع القاهرة بأن التقدم في المفاوضات «لن يحدث إلا بعد الانتخابات الأميركية». على أن مصر ناقشت مبادرتها بشكل موسع مع الولايات المتحدة، قبل عرضها بصيغتها النهائية التي تبلورت بناءً على بعض مطالب رئيس «الشاباك»، الذي من المرتقب أن يزور القاهرة، مرة أخرى، الأسبوع المقبل.

وفيما لا تزال مصر ملتزمة بما يسميه المصدر «ضبط النفس» لناحية التعامل مع مسألة معبر رفح والانتهاكات الإسرائيلية على محور «فيلادلفيا»، فإن «سيناريوهات عدة يجري إعدادها من جانب فريق جديد في المخابرات المصرية سيتولى الملف بشكل تدريجي». ويضيف المصدر أن «المخابرات المصرية فضّلت إرجاء الدخول في النقاط الخلافية مع تل أبيب، في محاولة للتهدئة المؤقتة التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الإنساني في غزة»، لافتاً إلى أنها «طلبت من الإمارات الضغط على الحكومة الإسرائيلية»، وأنها تعمل على «الانخراط بشكل أكبر مع أطراف عربية في ما يتعلّق بمسارات التهدئة».

صنعاء تُجدّد استهداف تل أبيب

أول عملية بعد نشر «ثاد»

صنعاء - **رشيد الحداد**

في تحول نوعي جديد، تمكّنت القوات الصاروخية اليمنية، أمس، من استهداف قاعدة عسكرية شرق تل أبيب، في أول عملية يمنية تستهدف الكيان بعد إعلانه دخول منظومة «ثاد» الأميركية المضادة للصواريخ الخدمة، في صحراء النقب، خلال الأيام الماضية. وجاءت العملية الجديدة في أعقاب تلقّي صنعاء تهديدات أميركية بفتح جبهات إشغال داخلية، وفي الوقت الذي كشفت فيه مصادر عبرية عن تعرض الكيان، أخيراً، لهجوم يمني بواسطة سرب من الطائرات المسيّرة البعيدة المدى.

وأعلن الناطق باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أمس، تنفيذ عملية عسكرية «نوعية» استهدفت قاعدة عسكرية للعدو الإسرائيلي شرقي منطقة تل أبيب. وأوضح، في بيان، أن العملية نُفذت بصاروخ باليستي فرط صوتي من نوع «فلسطين 2»، مؤكداً أن «الصاروخ نجح في الوصول إلى هدفه وتجاوز المنظومات الاعتراضية الأميركية والإسرائيلية»، ومشيراً إلى أن العملية تأتي ضمن «المرحلة الخامسة من مراحل التصعيد في معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس إسناداً لطوفان الأقصى». وأعلن «الاستمرار في تنفيذ العمليات العسكرية ضد العدو الإسرائيلي حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن غزة ووقف العدوان على لبنان».

وتعدّ هذه العملية التي أكدت قدرة صنعاء على ضرب أي أهداف عسكرية في عمق الكيان، الأولى المعلنة منذ دخول عمليات الإسناد اليمنية العام الثاني قبل أيام، إلا أنها مقدّمة أيضاً لسلسلة هجمات وعدت «أنصار الله»، على لسان عدد من قادتها، بتنفيذها ضد الكيان خلال المرحلة المقبلة. وفي الوقت الذي اعترف فيه إعلام العدو، الإثنين، بتعرّض فلسطين المحتلة لهجوم يمني من دون ذكر المزيد من التفاصيل، فإنه حاول التكتّم على العملية الأخيرة، ولم تتطرّق وسائل إعلامه لها. ويأتي ذلك في إطار سياسة التعتيم التي تتّبعها إسرائيل في محاولة منها لإخفاء الكثير من الحقائق على المستوطنين، لا سيما أن عدداً من الهجمات اليمنية اتسم بالقدرة على تجاوز منظومات الدفاع الجوي الحديثة للكيان. ويأتي الهجوم الأحدث في تل أبيب في أعقاب تأكيد صنعاء مواصلة العمليات العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي جواً وبحراً، ورفضها عروضاً جديدة مغرية قدمتها واشنطن عبر وسطاء إقليميين ودوليين، في محاولة منها لتحييد جبهة الإسناد اليمنية.

الهجوم مقدّمة لسلسلة عمليات وعدت صنعاء بتنفيذها

وصاروخ «فلسطين 2» يمني الصنع، وهو أحد طرازات الصواريخ الباليستية الفرط صوتية التي دخلت الخدمة في أيلول الماضي، ويصل مداه إلى 2150 كيلومتراً وسرعته إلى 16 ماخ، ويحمل اسم فلسطين وخارطتها وعلمها والكوفية. كما أنه يمتلك القدرة على المناورة وتضليل الدفاعات الجوية حتى لو كانت متطورة، ويستطيع قطع مسافات كبيرة في غضون دقائق، ولديه 4 شفرات هوائية تساعد في ضبط مساره، ويستخدم الوقود الصلب الذي يتميّز بسرعة احتراقه وقدرته على توليد قوة دفع في وقت قصير، كما يمكن تخزينه لفترات طويلة من دون تحلّله، ويعد أسهل وأكثر أماناً في التشغيل، ويتطلب دعماً لوجستياً أقل، ما يزيد صعوبة اكتشاف الصاروخ. وأطلق هذا الجيل لأول مرة في حزيران الماضي بصاروخ «فلسطين 1»، وفقاً للإعلام الحربي اليمني.

محاولة مكرّرة لتشديد الحصار

سوريا - لبنان: المعابر تحت العدوان

علاء حلبي

بالتزامن مع العدوان الكبير المستمر على لبنان، وما يتخلله من مجازر يومية، يكشف تعمّد الاحتلال الإسرائيلي المستمر ضرب المعابر بين لبنان وسوريا، محاولاته توسيع دائرة الحصار على اللبنانيين، في ظل نزوح مئات الآلاف منهم ومن السوريين إلى سوريا المجاورة التي أعلنت فتح أبوابها، واستنفرت كل وزاراتها لاستقبال الوافدين وتأمين احتياجاتهم. إذ بعدما تسبّب القصف الإسرائيلي العنيف على معبر المصنع في الرابع من الشهر الحالي في قطع الطريق المؤدية إليه من الجانب اللبناني، وتوقف حركة السيارات، واضطرار الآلاف إلى العبور سيراً على الأقدام مسافات طويلة، في ظل عدم إصلاح الطريق حتى الآن، أعادت إسرائيل قصف محيط المعبر، في غارة تسببت في أضرار مادية في البنى التحتية هناك.

ويأتي استهداف معبر المصنع للمرة الثانية خلال أقل من ثلاثة أسابيع، بعد بضع ساعات من عدوان آخر استهدف محيط تلال بلدة بيت جن في ريف دمشق الجنوبي الغربي، الأمر الذي راكم مخاطر كبيرة في حركة عبور الفارين من الحرب، خصوصاً بعد أن تعرض معبر مطربا في ريف حمص لعدوان أخرجه من الخدمة، فضلاً عن استهداف معبر جديدة يابوس. والجدير ذكره، هنا، أن ما بين سوريا ولبنان ستة معابر شرعية، هي: معبر المصنع، ومعبر الدبوسية الذي يربط قريتي العبودية

استهداف معبر المصنع هو الثاني خلال أقل من ثلاثة أسابيع (أ ف ب)

شمال لبنان والدبوسية في سوريا، ومعبر الجوسية في البقاع الشمالي والمؤدي إلى بلدة القصير في ريف حمص، ومعبر تلكلخ الذي يربط بين بلدة تلكلخ في ريف حمص ومنطقة وادي خالد، ومعبر العريضة الذي يربط بين طرطوس السورية وطرابلس اللبنانية، ومعبر مطربا في ريف حمص. وتسببت الاستهدافات المستمرة لـ«المصنع» في عرقلة حركة السير، في ظل صعوبة التحول إلى معابر أخرى، لما يتطلبه الأمر من قطع مئات الكيلومترات، إضافة إلى المخاوف المستمرة من تعرض تلك المعابر لاعتداءات إسرائيلية جديدة.

في غضون ذلك، بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة السوري، لؤي خريطة، الذي يرأس «اللجنة العليا للإغاثة»، مع المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية، آدم عبد المولى، دعم جهود الاستجابة الإنسانية للنازحين من لبنان وتطوير مشاريع التعافي المبكر. وناقش خريطة استمرار تنسيق الجهود مع الشركاء الوطنيين ومنظمات الأمم المتحدة لتأمين الاستجابة المنظمة للوافدين، مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للاستجابة الطارئة لهؤلاء، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية، وافتتاح مراكز الإيواء لهم. كما ذكّر خريطة بأهمية الاستمرار في تنفيذ خطط «التعافي المبكر»، مع التركيز على قطاعات أساسية هي التعليم، الصحة، المياه والصرف الصحي وسبل العيش، لتمكين السوريين من الاعتماد على أنفسهم، وبما يخفف المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، ويسهم بالتالي في تهيئة المناخ لعودة اللاجئين، علماً أن سوريا افتتحت نحو 20 مركز إيواء مؤقتاً للوافدين من لبنان، موزعة بين دمشق وريف دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس وحماة. وفي السياق ذاته، أكد مدير التربية في حمص، فراس عياش، في تصريحات صحافية، أن مدارس المدينة مستمرة في استقبال وتسجيل أبناء الوافدين من اللبنانيين والعائدين السوريين، بغض النظر عن الثبوتيات التي يُفترض أن تستكمل لاحقاً. وأوضح أن عدد الطلاب من أولئك، والذين التحقوا بمدارس المحافظة في مناطق القصير والقريتين وجديدة وتلكلخ وخربة التين، بلغ حتى صباح أمس، 3390 طالباً وطالبة، منهم 3325 في مرحلة التعليم الأساسي و65 في مرحلة التعليم الثانوي، مشيراً إلى أن العدد يتزايد بشكل يومي، ومؤكداً استعداد مديرية التربية في حمص لاستقبالهم.

على الغلاف

النخب الغربية لا تتلمّس «انتصاراً»

إسرائيل تتجاهل عِبر التاريخ

ريم هاني

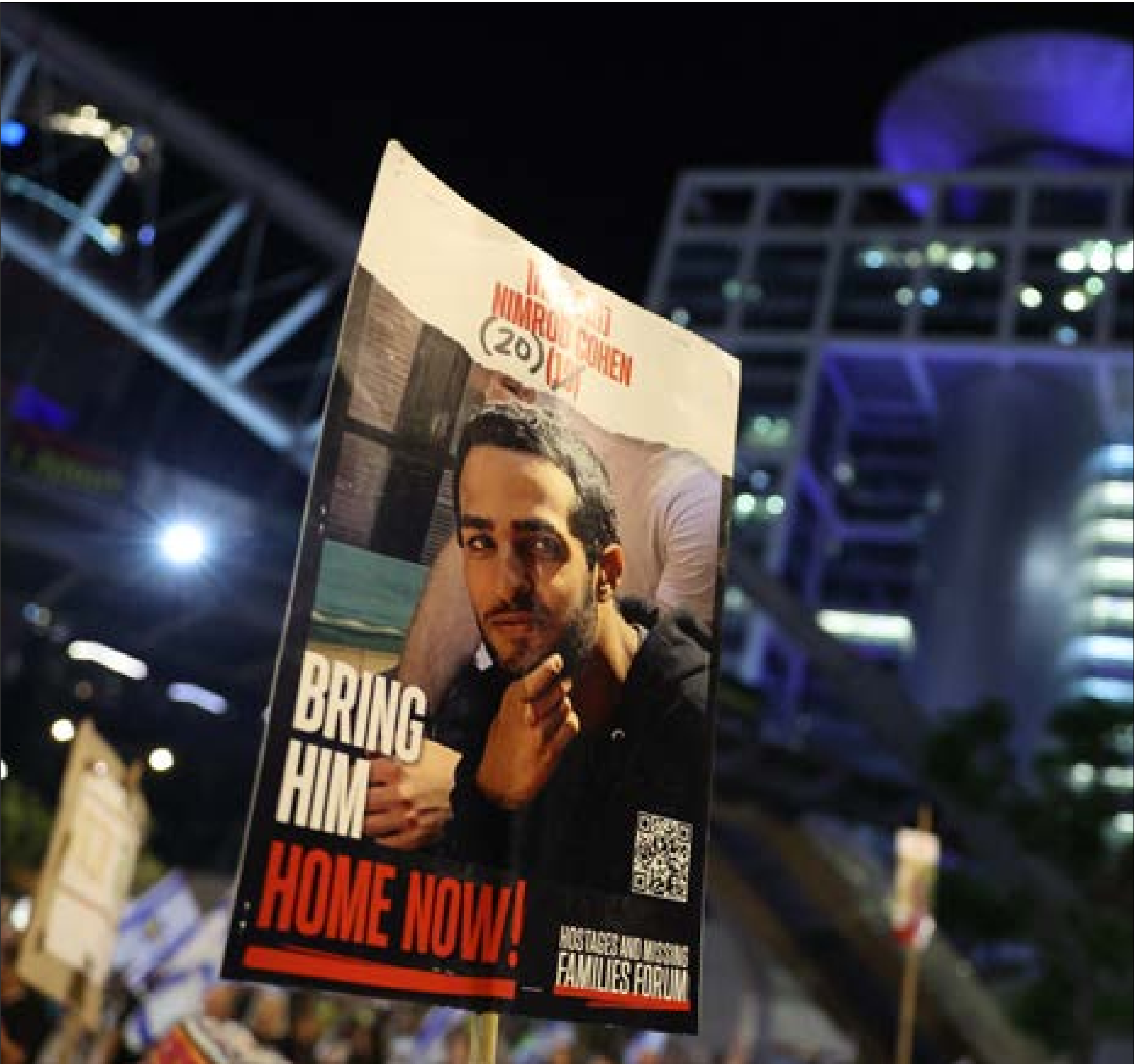
أصبح «التفاؤل» الإسرائيلي، جنباً إلى جنب تمسك حكومة بنيامين نتنياهو باستمرار القتال، ورفعها لسقف المطالب إلى حدّ يجعل من المستحيل على المقاومة في غزة أو لبنان القبول بها، محط قلق عدد من المراقبين المخضرمين في شؤون الشرق الأوسط، والذين يدركون طبيعة المقاومة وقدراتها وتاريخها في الحروب ضدّ إسرائيل. ويبدو لافتاً، في هذا الإطار، الإقرار المتزايد بأنّ قائد «حماس»، الشهيد يحيى السنوار، لم يكن العائق الفعلي أمام التوصل إلى وقف لإطلاق النار منذ البداية، بل الطروحات الإسرائيلية اللاعقلانية هي التي أعاقت، مراراً، التوصل إلى حل ينهي القتال. ويشير هؤلاء إلى أنّ «حماس» ظلت داعمة للتوصل إلى الاتفاق الذي كانت تعمل عليه الولايات المتحدة، قبل أن يدرج نتنياهو مطالب جديدة، معتبرين أنّ استشهاد السنوار، وبدلاً من أن يسهل التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق، قد يكون «خلق عقبات جديدة»، وسط مخاوف كبيرة من أنّ طموحات تل أبيب العالية قد «تنقلب» عليها.

> الأمر الوحيد الذي تغير بشكل جذري منذ بداية الحرب هو استعداد إسرائيل لتحمل عدد أكبر من الضحايا

ومن بين أولئك الخبراء، رايان كروكر، السفير الأميركي السابق الذي أمضى أربعة عقود في الشرق الأوسط، وتحديداً في لبنان وسوريا والعراق والكويت، وكذلك في أفغانستان وباكستان. إذ يؤكد الخبير المخضرم في شؤون الشرق الأوسط، في مقابلة مع صحيفة «بوليتيكو» الأميركية نُشرت الجمعة، أنّ القتال في ساحة المعركة لن يشهد أي تغييرات بعد الاغتيالات الإسرائيلية التي طاولت قيادات «حزب الله» و«حماس»، منبهاً إلى أنّ على إسرائيل ألا تنسى «تاريخها الحديث» مع جماعات المقاومة. ورداً على سؤال حول تقييم نتنياهو بأنّ «ميزان القوى» في المنطقة قد تغير لمصلحة إسرائيل، اعتبر كروكر أنّ ذلك «سابق لأوانه»، لأن «حزب الله» لا يزال يقاتل ويطلق الصواريخ والمسيرات، وأنّه، كما «حماس»، أصبح يعتمد على اللامركزية في قتاله. أيضاً، يعتبر أنّ نتنياهو وضع «سقفاً عالياً» لمعاييره في الحرب، لا سيما في ما يتعلق بعودة نحو 60 ألف إسرائيلي إلى منازلهم، فيما كل ما يتعين على «حزب الله» فعله لتصعيب مهمة رئيس الحكومة الإسرائيلي، هو الاستمرار في إطلاق الصواريخ. ويستذكر السفير السابق جملة من الوقائع التاريخية، مشيراً إلى أنّه كان في لبنان عندما غزاه الإسرائيليون عام 1982، مطلقين على عمليتهم تسمية «السلام من أجل الجليل»، وأنّ الإسرائيليين أشادوا بالعملية باعتبارها «انتصاراً كبيراً»، بعد انسحاب «منظمة التحرير الفلسطينية» من بيروت. على أنّ ما حصلوا عليه، في ما بعد، كان «حزب الله»، «العدو الأكثر فتكاً بكثير مقارنة بما كانت تحلم منظمة التحرير بأن تصل إليه»، محذراً من أنّ فكرة الغزو البري والاحتلال سيجعلان الجليل أكثر أماناً هي محض «وهم»، كما أنّ العملية الحالية «لن تنهي حزب الله». ويردف كروكر أنّه لو كان في موقع إسرائيل، كان سيعلن «الفوز» فوراً، ويعمل على وقف الأعمال العدائية، بالاستناد إلى القرار 1701، وتوجيه كل الجهود في غزة لاستعادة الأسرى.

ويعود المسؤول الأميركي بالذاكرة أيضاً إلى «مبادرة ريغان» الشهيرة في أعقاب الغزو الأميركي عام 1982، لـ«تمهيد الطريق أمام السلام في الشرق الأوسط»، والتي «انتهت قبل أن تبدأ»، فيما لا يبدو الوضع مبشراً أكثر هذه المرة، نظراً إلى أنّ التجربة «المريرة» أثبتت أنّه في حال «لم يكن عدوك يشعر أنه مهزوم، فهو لن يكون كذلك»، علماً أنه لا إيران ولا «حزب الله» يشعران بـ«الهزيمة». وعليه، تثير «الثقة الإسرائيلية المفرطة» قلق كروكر، الذي يصف تصور الإسرائيليين بأنّ الضرر الذي لحق بقيادة «حزب الله» و«حماس» قد يؤدي إلى «تسوية عالمية» ذات مغزى بالنسبة إليهم، بـ«الجنون»، لافتاً إلى أنّ «الأمر الوحيد الذي تغير بشكل جذري منذ بداية الحرب هو استعداد إسرائيل لتحمل عدد أكبر من الضحايا في صفوف جيشها».

وبالعودة إلى حديث نتنياهو عن شرق أوسط يصب في مصلحة إسرائيل، تعتبر صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير حديث، أنّ هناك «انفراجاً ديبلوماسياً» في الشرق الأوسط، لكنه مختلف تماماً عن «الانفراج الذي تخيله بنيامين نتنياهو»، في إشارة إلى تطور العلاقة بين طهران والرياض، وتراجع حظوظ إبرام صفقة بين الأخيرة وتل أبيب، ما يُنذر، طبقاً للصحيفة، بأنّ هناك «تحولاً جارياً في الشرق الأوسط، إنما من دون إسرائيل».



حذّر كروكر من أنّ فكرة أن الغزو البري والاحتلال سيجعلان الجليل أكثر أماناً هي محض «وهم» (أ ف ب)

قدرات المقاومة

وفي تقارير منفصلة، تتحدث الصحيفة الأميركية نفسها، نقلاً عن محللين أميركيين، عن أنّ الهجمات الإسرائيلية الواسعة «فجرت ذخائر حزب الله وقتلت عدداً من المقاتلين والقادة»، إلا أنّ «الميليشيا اللبنانية بعيدة كل البعد عن أن تكون قد أصبحت عاجزة». وتنقل الصحيفة عن نيكولاس بلانفورد، خبير «حزب الله» في «المجلس الأطلسي»، قوله إنّ «ما يساعد المجموعة على البقاء في القتال هو أنها أمضت ما يقرب من عقدين في الاستعداد لحربها الكبيرة التالية مع إسرائيل، وهيكلها المرن الذي يسمح للقادة المحليين بتنفيذ خططهم الخاصة». ويضيف: «رجال حزب الله على الأرض، وسيطرتهم التكتيكية لا تزال سليمة، ولديهم الكثير من الاستقلالية»، مشيراً إلى «أنهم يعرفون ما هي المهمة الأساسية، أي ضرب الجنود الإسرائيليين القادمين عبر الحدود». وتتابع الصحيفة أنّ الأحداث الأخيرة قدمت «نظرة ثاقبة» حول قدرات «حزب الله»، في إشارة إلى أنّ قذائف الأخير الصاروخية لا تزال تمطر إسرائيل يومياً، وأنّه تمّ إطلاق صواريخ أكبر على أهداف بعيدة مثل تل أبيب، فيما كانت إحدى الغارات التي نفذتها الجماعة بطائرة مسيرة «استثناءً»، بعدما عجزت الدفاعات الجوية عن كشفها، وضربت قاعدة عسكرية تبعد 40 ميلاً عن لبنان، ما أسفر عن مقتل أربعة جنود وإصابة كثيرين آخرين. كذلك، تنقل الصحيفة عن ستة مسؤولين إسرائيليين قولهم إنّه رغم القصف الذي استهدف جنوب لبنان قبل الغزو، فقد وجدت القوات الإسرائيلية أنّ «حزب الله هو عدو هائل»، فيما لا تزال «حماس» تمتلك عدداً كافياً من المقاتلين والذخائر لجعل الجيش الإسرائيلي منخرطاً في حرب بطيئة وطاحنة، ولا يمكن حتى «الفوز بها». ويتابع أصحاب هذا الرأي أنّ «تكتيكات الكر والفر» سمحت لـ«حماس» بإلحاق الأذى بإسرائيل وتجنب الهزيمة، كما أنّ المقاتلين «يتخفون عن الأنظار في المباني المدمرة، وشبكة الأنفاق الشاسعة»، والتي لا يزال «جزء كبير منها كما كان عليه، رغم المساعي الإسرائيلية لتدميرها»، بحسب محللين عسكريين وجنود إسرائيليين.

عراقجي يستكمل جولته

رسائل إيرانية إلى الجيران

طهران - محمد خواجوئي

يواصل وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، جولته الإقليمية، والتي شملت آخر محطّاتها، كلّاً من الكويت والبحرين، وذلك في إطار «المشاورات الإقليمية والتحرّكات الديبلوماسية للجمهورية الإسلامية في شأن آخر التطورات في غزة ولبنان والجهود المبذولة لوقف جرائم إسرائيل، وخفض التوتر في المنطقة»، وفقاً لما أعلنته السلطات الرسمية الإيرانية. والتقى عراقجي، أمس، ولي العهد الكويتي، صباح الصباح، ووزير خارجيته، عبد الله علي اليحيا، كلاً على حدة. وفيما أكد الوزير الإيراني، من الكويت، أن بلاده «لا تريد الحرب في المنطقة»، فهو استدرك بأنها «مستعدّة لها ولأيّ سيناريو آخر»، مهدّداً بأنها «سترّد ردّاً مناسباً في حال حصول أيّ اعتداء من الكيان الصهيوني» عليها.

> رأت الأوساط السياسية والإعلامية في إيران أن جولة عراقجي الإقليمية كانت «إيجابية»

وتترقّب إيران، في هذا الوقت، هجوماً، يؤكد كيان الاحتلال حتمية حصوله، ردّاً على استهداف طهران العمق الإسرائيلي، في الأول من الشهر الجاري. وفي هذا الشأن، قال عراقجي: «بذلنا قصارى جهدنا لخفض التصعيد، إلا أننا جاهزون لكل السيناريوات، ولمواجهتها»، مشيراً إلى أن «احتمال توسّع رقعة الحرب، وارد لتكون حرباً شاملة في أرجاء المنطقة». وأكد أيضاً أنه «إذا استمرّ العدوان الصهيوني في اعتداءاته، فسنردّ عليه. الكيان الإسرائيلي يسعى إلى توسيع الحرب في المنطقة، ويجب علينا التصدّي لهذه الكارثة»، كما لفت إلى أن «الأوضاع في غزة ولبنان كارثية»، مشدداً على أنه «يجب وقف الهجمات الإسرائيلية». كما جزم أن طهران «ستواصل بقوّة سياسة حسن الجوار»، مبيّناً أن «جميع دول المنطقة التي زارها، أكدت أنها لن تسمح لإسرائيل باستخدام أجوائها في شنّ هجومها على إيران».

وكان عراقجي قد التقى، أول من أمس، ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، ووزير خارجيته، عبد اللطيف الزياني، بشكل منفصل. وفي هذا الإطار، أوضح الناطق باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن «تصاعد المجازر والعدوان من قِبل الكيان الصهيوني، خاصة في غزة ولبنان»، شكّل محور المباحثات بين وزير الخارجية الإيراني، والمسؤولين البحرينيين. ومن جهته، قال عراقجي، في مقابلة صحافية في المنامة، إن «إيران والبحرين لديهما نوايا حسنة لحلّ وتسوية المشكلات»، مشيراً إلى أن «الزيارة إلى البحرين هي استمرار للزيارات السابقة إلى دول المنطقة، وخاصة الخليج، بهدف التشاور في شأن التطورات». كذلك، أكد أن «إحياء العلاقات بين البحرين وإيران وإعادة فتح السفارات يجب أن يتم بشكل تدريجي وصبر وتأنٍّ، وما زالت هنالك مسافة تفصلنا للوصول إلى تلك النقطة». وتجدر الإشارة إلى أن الوزير الإيراني زار، أخيراً، كلّاً من لبنان، وسوريا، والسعودية، وقطر، والعراق وسلطنة عمان، والأردن، ومصر، وتركيا، حيث التقى نظراءه وكبار مسؤولي هذه الدول، وتبادل معهم الآراء ووجهات النظر حول القضايا الراهنة.

وفي إيران، رأت الأوساط السياسية والإعلامية أن جولة عراقجي الإقليمية، كانت «إيجابية»، إذ سعت إلى «تقريب وجهات النظر بين إيران ودول المنطقة، وأثبتت أن جميع هذه الدول غير راغبة في التصعيد والحرب الواسعة». وفي هذا المجال، أكد محلّل القضايا الدولية، فريدون مجلسي، في افتتاحية صحيفة «آرمان ملي» الإصلاحية، أن «زيارات وزير الخارجية الإيراني، في الأسابيع الأخيرة، إلى دول عدة في المنطقة، تصبُّ في سبيل تهيئة الظروف للسلام ومنع التوتّر، عبر التفاعل والاتفاق مع الدول العربية - الإقليمية». واستدرك بأنه «رغم ترحيب بعض الدول بمبادرة إيران الإقليمية، لكنّها غير مستعدّة للتقارب معها ومع المقاومة»، مضيفاً أنه «في حال سارت الأمور في المنطقة نحو وقف إطلاق النار، يمكن الحديث عن مستقبل علاقة إيران مع الدول العربية». وبحسب الكاتب، فإن «مهمّة إيران ستقتصر على منع إسرائيل من استخدام المجال الجوي للدول العربية».

وحول احتمال اندلاع الحرب بين إيران وإسرائيل، أشارت صحيفة «ستاره صبح» الإصلاحية، إلى أن «حرباً كبرى» قد تندلع في أيّ لحظة، في ظلّ استمرار الضغوط التي تمارسها إسرائيل على «حزب الله» في لبنان، وتهديداتها المستمرة بضرب إيران، مضيفة أن «الولايات المتحدة هي وحدها مَن يستطيع كبح جماح إسرائيل، لكن يبدو أنها تدعم في السرّ تحركاتها، وإنْ تظاهرت في العلن بأنها تؤيد وقف إطلاق النار والحلول الديبلوماسية». أمّا الصحف الأصولية، من مثل «سياست روز»، فنقلت تصريحات قائد الجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم الموسوي، وقالت: «إذا أخطأ الكيان الصهيوني، فإنه حتماً سيتلقّى ردّاً حاسماً من القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية».

أكد عراقجي أن بلاده «لا تريد الحرب في المنطقة» لكنها «مستعدّة لها ولأيّ سيناريو آخر» (أ ف ب)

تقرير

هيكلة متأخرة للمجالس العسكرية

«قسد» تسترضي العشائر

الحسكة - أيهم مرعي

بعد مضيّ أكثر من 15 شهراً على ما عُرف بـ«كمين قاعدة الوزير»، حين اعتقلت «قسد»، قائد «مجلس دير الزور العسكري» السابق، أحمد الخبيل، المعروف بـ«أبو خولة»، وعدداً من قيادات المجلس، قرّرت المجموعة إعادة تفعيل الأخير الذي شكّلت له قيادة جديدة. وقالت «قسد»، في بيان، إن قيادتها «عقدت عدّة اجتماعات ناقشت فيها الأوضاع الأمنية والعسكرية في دير الزور، وإعادة هيكلة المجالس العسكرية فيها»، مضيفة أنه «تم خلال الاجتماع، إعادة هيكلة مجلس دير الزور العسكري، وتعيين عايد تركي الخبيل (أبو علي فولاذ)، إلى جانب ليلوى العبد الله، وبيرتان قامشلو، وسليم ديريك، ونوري خليل، كقيادة عامة». ولفت البيان إلى أن «قسد» «أعادت تسمية قيادات للمجالس العسكرية الفرعية لمناطق الكسرة والصور وهجين والبصيرة».

وممّا بدا لافتاً أن غالبية المعيّنين في قيادة المجالس العسكرية للمناطق والبلدات، كانوا من المعتقلين لدى «قسد» بعد حادثة اعتقال «أبو خولة»، وما أعقبها من اندلاع هبّة عشائرية، بقيادة شيخ مشائخ قبيلة «العكيدات»، إبراهيم الهفل.

ويعتبر هذا القرار متأخراً، إذ جاء بعد مضيّ عام كامل على انعقاد مؤتمر «تعزيز الأمن والاستقرار في دير الزور» بحضور شخصيات عشائرية واجتماعية، والذي حدّدت فيه «الإدارة الذاتية» 42 بنداً للإصلاح في دير الزور، على رأسها إعادة تشكيل «المجالس الإدارية والتنفيذية والتشريعية والبلديات، وترتيب قوى الأمن الداخلي ومجلس دير الزور العسكري، خلال مدة أقصاها ستة أشهر». كما أنه جاء بعد دفع «قسد» بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى المنطقة، وزيادة عدد عناصر «الأسايش» أو ما يعرف بـ«قوى الأمن الداخلي» فيها، ونصب نحو 142 برج مراقبة على امتداد سرير نهر الفرات بدعم أميركي، للحدّ من حالات التسلل من قبل «جيش العشائر» في اتجاه مناطق سيطرتها، ومحاولة إنهاء نشاطه. كذلك، أتت الخطوة بعد ضغوط كبيرة مارسها الأميركيون، الذين يطالبون «قسد» بمنح صلاحيات إدارية وعسكرية لأبناء المنطقة من العشائر وعدم حصرها بالشخصيات الكردية.

وتؤكد مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، أن «قسد أعادت بعض قيادات مجلس دير الزور السابقة، وعيّنت ابن عم رئيس المجلس السابق، أبو خولة، بهدف محاولة استعادة الثقة لدى سكان المنطقة»، مستدركة بأن «القرار جاء أيضاً بضغط من التحالف الدولي الذي يريد إفساح المجال أمام العشائر وسكان المنطقة، لإدارة منطقتهم بعيداً من هيمنة قسد الإدارية والعسكرية». ووصفت المصادر، التغييرات الجديدة، بـ«الشكلية»، في ظل تعيين كادرين كرديَّين ضمن قيادة المجلس، عادةً ما يتولّى أحدهما الملف المدني والآخر الملف العسكري. كذلك، اعتبرت أن «قيادة قسد لا يمكن أن تمنح أيّ صلاحيات واسعة لقياداتها من أبناء العشائر، نظراً إلى وجود واردات اقتصادية مهمّة تدرّها حقول النفط في المنطقة، والحساسية الأمنية لجهة وجود نشاط لجيش العشائر ضدها أيضاً». ورأت المصادر أن «قسد أرادت من هذا الإعلان المتأخّر، إرضاء التحالف من جهة، وإظهار وفائها بالتزاماتها لوجهاء ومشائخ المنطقة»، مستبعدةً «قدرة قسد على ضبط المنطقة أمنياً، في ظل الرفض الشعبي المتصاعد لوجودها، واستمرار تراجع الخدمات، وإضراب السكان احتجاجاً على فرض مناهج تربوية مرفوضة من الأهالي على طلاب المدارس».

ومن جهتها، تقول مصادر مقربة من «قسد»، لـ«الأخبار»، إن «التغييرات احتاجت إلى وقت زمني طويل نسبياً، لأن الأولوية كانت لضبط الأمن والاستقرار، وإنهاء خطر مَن يسمون أنفسهم جيش العشائر على المنطقة»، رافضة «اعتبار القرار شكلياً، لكون التشكيل الجديد يشبه التشكيلات في بقية المناطق لجهة وجود ممثلين عن المكونات الاجتماعية كافة». وأضاف أن «هناك حرصاً على إعطاء المجالس دورها، مع العمل على تحسين وضع الخدمات فيها وفقاً للإمكانات المتوافرة».

على أن الرد الأولي لـ«جيش العشائر» على إجراءات «قسد»، جاء عبر شنّ هجوم عنيف على مناطق سيطرة الأخيرة في بلدة الحجنة في ريف دير الزور. وتعتبر مصادر عشائرية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كل ما تقوم به قسد لن يغير شيئاً بالنسبة إلى حالة الرفض الشعبي لوجودها»، متوقعة أن «تستمرّ العمليات العسكرية لجيش العشائر، ليبقى الصوت مرتفعاً بأن دير الزور يجب أن تعود إلى أهلها، بعيداً عن الاستغلال والاستيلاء على مقدراتها الاقتصادية الكبيرة».

غالبية المعيّنين في قيادة المجالس العسكرية كانوا من المعتقلين لدى «قسد» (أ ف ب)



إعلانات رسمية

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعيين جو وإيلي عواد بوكالة المُحامي شاهين طوق باستدعاء سُجل بالرقم 2024/88 بوجه المُستدعى ضده شكر الله شاكر مراد المجهول محل الإقامة، يطلبان فيه إزالة الشيوع في العقار 728 بصاليم العقارية، على المُستدعى ضده الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفه يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب أحمد محمد علي دياب بمُوجب تفويض توكيل خاص من بنك FNB شهادة تأمين بدل ضائع للعقار 306 عزقي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت المُحامية ريما زهره بوكالتها عن عادل فيصل حيدر سند بدل ضائع للعقار 7739 مقسم 17 بلوك A زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

فقرة حُكمية

تبلغ إلى سهام وفضل وإيلي القبطي المجهولي المقام. صادرة عن حضرة قاضي الإيجارات في بعبدا - الرئيسة آمال عيد بتاريخ 2024/7/10 صدر حُكم نهائي في الدعوى رقم 2023/113 المُقامة من ماري الشدياق ورفاقها سُجل برقم 2023/53 وقضى بإسقاط حقكم في التمديد القانوني للمأجور الواقع في العقار 1151/الحدث وبإلزامكم بدفع مبلغ 89,590,528/ل.ل. تمثل بدلات ايجار.
تسري المُهل القانونية ابتداءً من اليوم الذي يلي النشر.
رئيسة القلم بالتكليف
فاطمة الزعرت

على الغلاف

التكنولوجيا أداةً أساسية للقمع والهيمنة

«الخوارزميات المنحازة» تحاصر الصوت الفلسطيني

علي عواد

القمع الرقمي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني ليس مجرد خلل في تطبيق السياسات، بل امتداد لمنظومة احتلال قائمة على السيطرة، عندما يتشابك النفوذ السياسي مع المصالح التجارية. وفي الوقت الذي تُترك فيه الدعوات الإسرائيلية خاصة الصادرة عن جماعات اليمين المتطرف إلى العنف من دون رقيب، يجري تقييد أي تعبير فلسطيني عن المقاومة بوصفه «تحريضاً». هكذا، يتحول الفضاء الرقمي من ساحة حرة إلى جبهة جديدة يخوضها الفلسطينيون، في محاولة لتوثيق نضالهم وكشف انتهاكات الاحتلال رغم كل الحواجز الخوارزمية والسياسية.

تناولت المقالة الأخيرة في The Intercept تداخل السياسة والأعمال داخل شركة «ميتا»، كاشفةً عن دور رئيسة قسم السياسة في «ميتا» المعنية بإسرائيل والشتات اليهودي، جوردانا كاتلر. فقد اتضح أنها قد مارست ضغوطاً من أجل حذف المحتويات الموجهة من مجموعة Students for Justice in Palestine، التي تعدّ من أبرز المجموعات الداعمة للقضية الفلسطينية. أفاد التقرير أن كاتلر استخدمت قنوات التصعيد الداخلية في «ميتا» لتقديم طلبات لمراجعة عدد من المشاركات الخاصة بـ SJP، مستندةً إلى سياسة «المنظمات والأفراد الخطيرين» في «ميتا»، التي تمنع النقاش الحرّ حول قائمة سرية تضم آلاف الكيانات. كاتلر، التي تمتلك خلفية سياسية قوية في الحكومة الإسرائيلية، عملت على تعزيز التعاون بين «ميتا» والجهات الحكومية الإسرائيلية، ما أثار قلق الخبراء بشأن توازن القوى داخل الشركة. وقد أشار بعضهم إلى أن هذا التداخل يمثل تحيزاً واضحاً، إذ تفتقر المنصة إلى أفراد يمثلون وجهات نظر الفلسطينيين.

تشير الأدلة إلى أن كاتلر كانت تسعى إلى إزالة محتويات تضم «اقتباسات» من كتّاب فلسطينيين مرموقين وتفاصيل عن شخصيات تاريخية، مثل ليلى خالد، وغسان كنفاني، بالإضافة إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (PFLP) و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (DFLP) وبالمناسبة كلاهما يعتبران من المجموعات الماركسية-اللينينية (المكارثية ليست قدراً)، ما يعكس تحكّماً صارماً في الخطاب الذي يُسمح به على المنصة. في الوقت نفسه، يُظهر سلوك كاتلر وأثره على الحريات الأكاديمية والنقاشات العامة مدى الحاجة إلى وجود ضمانات لمنع هيمنة أي جهة حكومية على النقاشات السياسية.

كذلك، كشف تقرير لموقع «ذي إنترسبت» في عام 2016 أنّ فايسبوك وافق على العمل بشكل وثيق مع الحكومة الإسرائيلية لرصد المحتوى وحذفه الذي تعتبره «تحريضاً». تعاون يمنح إسرائيل، التي تحتل الأراضي الفلسطينية، سلطة تشكيل الخطاب على الإنترنت. وزيرة «العدل» الإسرائيلية حينها، أييليت شاكيد، تفاخرَت بأن فايسبوك امتثل لـ 95 في المئة من طلبات إسرائيل لحذف المحتوى، معظمها استهدف الفلسطينيين. في المقابل، تركت منصات التواصل منشورات تحريضية من إسرائيليين ضد الفلسطينيين من دون أي حذف أو رقابة. يعكس هذا التعاون حملة أوسع من قبل إسرائيل للسيطرة على السردية الرقمية. على مدى سنوات، لم تكتفِ إسرائيل بمراقبة نشاط الفلسطينيين على منصات التواصل، بل اعتقلت أيضاً أفراداً بسبب منشورات وُصفت بأنها «تحريضية». ومع إمكانية تنظيم الاحتجاجات في غضون ساعات عبر المنصات الرقمية، ذهبت إسرائيل إلى منع هذه النقاشات من الأساس، ما أدى إلى خنق أصوات المقاومة الفلسطينية.

أحد أكثر الجوانب إثارةً للقلق هو التمييز الواضح في الرقابة. بينما تحذف منشورات الفلسطينيين التي تدعو إلى المقاومة باعتبارها تحريضاً، تبقى منشورات الإسرائيليين الداعية إلى العنف متاحة من دون عواقب. خلال الحرب على غزة عام 2014، انتشرت على منصات التواصل منشورات إسرائيلية تدعو إلى قتل الفلسطينيين، ونُظّمت مجموعات للهتاف بـ«الموت للعرب» و«الفلسطيني الجيّد هو الفلسطيني الميّت» في الشوارع. الأكثر إثارة للدهشة هو أنّ المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم يسهمون في هذا التحريض الرقمي. فقد نشرت الوزيرة شاكيد على فايسبوك سابقاً تصريحات عنصرية تحرّض على الكراهية ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، نادراً ما تحذف هذه المنشورات. يكشف هذا التمييز أن الرقابة ليست مجرد مسألة تطبيق «إرشادات مجتمعية»، بل أداة للسيطرة على السرديات العامة.

> رئيسة قسم السياسة في «ميتا» جوردانا كاتلر عملت على تعزيز التعاون بين الشركة وإسرائيل

في عامَي 2023 و2024، نشر عدد من المسؤولين الإسرائيليين اليمينيين تصريحات تحريضية على منصات التواصل الاجتماعي، ما أسهم في تأجيج التوترات في المنطقة. في آذار (مارس) 2023، كتب وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير على حسابه الرسمي على «إكس»: «نحن هنا وسنظّل هنا. أي محاولة للتعرض لنا ستقابل بأقسى رد». كما نشر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في أيار (مايو) 2023 تغريدة على «إكس» جاء فيها: «الوجود الفلسطيني في المناطق هو خطأ تاريخي يجب تصحيحه». وفي أيلول (سبتمبر) 2023، صرح بنيامين نتنياهو عبر «إكس»: «يجب أن نكون على استعداد لاستخدام القوة المفرطة للحفاظ على أمننا». وعبر فايسبوك، قال رئيس أركان «الأمن القومي» السابق، مئير بن شبات، في كانون الأول (ديسمبر) 2023: «الوقت قد حان لإظهار القوة. ليس لدينا مكان للضعف في هذه المنطقة». وفي شباط (فبراير) 2024، نشر صحافي وسياسي إسرائيلي يشغل منصب عضو في الكنيست عوفر شيلح تغريدة على «إكس»: «يجب أن نكون موحّدين ضد العدو. أي ضعف يمكن أن يؤدي إلى فقدان كل ما حققناه».

يعكس هذا التحيّز الواقع الجيوسياسي الأوسع؛ فإسرائيل، دولة الفصل العنصري، تمتلك نفوذاً على شركات التكنولوجيا، في حين يفتقر الفلسطينيون، كشعب تحت الاحتلال، إلى القوة نفسها. بالنسبة إلى شركات مثل «ميتا»، فإن الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومات مؤثرة مثل «إسرائيل» هو قرار تجاري، إذ تلتزم هذه الشركات قانونياً بتعظيم الأرباح. ونتيجة لذلك، يجري إسكات الفلسطينيين ليس فقط من قبل المحتل، بل أيضاً من قبل الشركات التي تتحكّم بمنصات الاتصال العالمية.

إن قمع الصوت الفلسطيني ليس حالة استثنائية، بل هو جزء من اتجاه عالمي تضغط فيه الحكومات على شركات التكنولوجيا لقمع المعارضة. من الولايات المتحدة إلى الهند، تتزايد مطالبات الدول بحذف المحتويات التي تنتقد سياساتها. في هذا السياق، يمثل الفلسطينيون أبرز ضحايا التراجع عن حرية التعبير الرقمي. عندما تحدد الدول القوية ما يمكن وما لا يمكن قوله على الإنترنت، يقوّض هذا الوعد الأصلي للإنترنت بأنها مساحة ديموقراطية للمعلومات. وتُخنَق أصوات المهمشين الذين يعتمدون على هذه المنصات لمقاومة القهر، ما يجعل من الصعب على الحركات المناهضة للاضطهاد أن تلقى صدى عالمياً.



صورة مصممة عبر أدوات الذكاء الاصطناعي

حازم MBC وأضرابه

ثائر ديب



آلات الحكّام من ذوي الأقلام:

في كلّ مقالة يكتبها حازم صاغية، بل في كلّ كلمة، يواصل لعبته الوحيدة، اللعبة الأسهل والأسوأ التي يمكن أن يلعبها مثقف: إدانة الأفكار والأذهان (أو بالعكس مدحها). والغاية - وعى ذلك أم لم يَعِه- هي غاية الـ MBC ذاتها. في مقالته ليوم 2024 /10/20، في «الشرق الأوسط» بعنوان «حين تكون الهزائم ولا تكون! »، يرى صاغية أنّ مشكلة عرب اليوم -في «تواطؤ ثقافيّ شامل وبالغ الإضرار»، لا ينجو منه سواه بعبقريته الفريدة- هي أنهم لا يقرّون بالهزيمة. يخدعهم «صاروخ هبط على تلّ أبيب أو التحام مباشر أسقط قتلى إسرائيليّين». وهو إذ يعترف أنَّ هذا الخداع «قد يفيد في إبطاء تقدّم الغزاة، أو في رفع كلفة هذا التقدّم»، لكنّه واثقٌ من أنّه «لا يغيّر وجهةً عامّةً تزدحم براهينها المؤلمة».

هكذا يضع صاغية معايير للهزيمة ويُقرّر، بخلاف أغبياء العرب (أي جميعنا تقريباً ما عداه وحفنة من أشباهه)، «أنّ قوى الحرب، في غزّة ولبنان، مُنيت بهزيمة». هزيمة يجب أن نقرّ بها لأنّ هذا الإقرار يفيد في وقفها «عند الحدّ الذي بلغته»؛ أي يدرأ «خطر احتلال الأرض، أكان في لبنان أو في غزّة»، وينقذ «البشر الذين يدفعون أكلاف هذا الكتمان إطالةً لمعاناتهم موتاً وتجويعاً وتهجيراً وإفقاراً وذلاً».

كان سبق لصاغية أن نصح رفاقه بين الثوّار في سوريا أن يعطوا الجولان لإسرائيل من دون تلعثم إذا كان ذلك ينصر الثورة ويجلب التدخّل، أي تدخّل (وهو، برأيه، ينصرها ويجلبه، وإلّا لما قال ما قال):

«مسؤوليّة السوريّين اليوم هي إغراء العالم بالتدخّل، أيّ تدخّل كان، لوقف العفن وتماديه. فلا تكفي النيّات ولا ما قد يُقال في الغرف المقفلة، بينما المطلوب كسر هذا الانسداد الجهنّميّ القاتل. وإذا كان العنصر المتعلّق بالجولان وكيفيّة استعادته واحداً من الأسباب التي تُضعف إغراء العالم، وجب على الثورة أن يكون لها قولها الصريح والواضح والمطمئن في أمر استعادة الجولان وطيّ صفحة الحروب» (الحياة، 29 أيلول/ سبتمبر 2012).

يكاد الرجل أن يكون أكرم على إسرائيل من نفسها. يكاد أن يكون وكيلها في كل عرس.

> ظاهرة حازم صاغية، مثل ظاهرة أحمد بيضون الذي لم يكد ينبس ببنت شفة عن «النصرة» و«داعش»، لكنه كتب يسخر من الشهيد السنوار

في عودة إلى بداية المقال، نجد صاغية يصحّح للغلاة والمتطرفين الأغرار من أصحابه، فيرى أنّه «ليس صحيحاً ما يقوله مولعون بالتعميم حين يقرّرون أنّ «العرب لا يعترفون بالهزائم حين ينهزمون». وبالربط بين البداية وما لحقها، يمكن للقارئ أن يستنتج أنّ اعتراف العرب قبل اليوم بالهزائم هو ما حفظ ما بين أيديهم، وإلّا لكان «جيش متوحّش لا يرحم وليس هناك من يردعه» أكمل مسيرته الظافرة التي لن يحول دونها ولن يقنعه بإيقافها سوى كلام، أفكار، ذهن، ذهن يقول له لقد هزمنا. (يا للعبقرية! يا للدهاء، يا رجل! سبق للسادات أن قالها وكان منتصراً لا منهزماً، وانظر أين نحن).

كي يلعب صاغية لعبته الوحيدة التي يتقنها (تقريع الأفكار أو مدحها حفاظاً على واقع قائم أو إخفاءً لحقيقته)، يحتاج آلية ضرورية لاشتغال اللعبة. هذه الآلية هي «مغالطة خيال المآتة» الشهيرة البائسة التي يتلاعب صاغية من خلالها بجمهوره المسكين. وتتلخّص عنده باختراع خصمه الفكري على هواه، وليس كما هو، أو بالأصح كما هم بالجمع، في الواقع.

خصم حازم صاغية الذي يتخذه دريئة بعد أن يخترعه، أو بعد أن يجد في الواقع هذا المثال التّعس أو ذاك من أمثلته، ليس في الحقيقة سوى خيال مآته ضعيف يسهل على صاغية أن يرديه ويصرعه. فهو شخص عنيد، غبي، متحجّر، خارج العصر، لا يعترف بالهزائم، أيديولوجي (يؤمن بواحدة من الأيديولوجيات العديدة ذاتها التي سبق لصاغية أن كان ضحيتها وتعصّب لها أكثر الجميع، بما فيها الخمينية التي قال صاغية فيها الأزجال، مدحاً بها وقدحاً بنفسه، ما يفسّر كثيراً من رغبته اللاحقة في التنكيل بها):

«لقد فاجأنا الخميني لأنّه جاء من خارجنا ومن داخل الحقائق (التي كنا خارجها)... جاء الخميني من خارجنا وباغتنا وطرح التحدي، وفي الحقيقة كان هو في «الداخل» ونحن في «الخارج»، في منفى الثقافة الأوروبية التي لم تستطع أن تفكّ الحروف المعقدة في التنظير لخصوصية هذه المنطقة، وبالتالي في ممارسة هذه الخصوصية». («السفير» 1978/12/2).

لكن ماذا لو كان صاغية أمام خصوم غير هذا الخصم الذي يخترعه: خصوم لا يتصرفون انطلاقاً من عناد أو غباء أو تحجّر أو أيديولوجيا، وليسوا خارج العصر، بل ويعترفون بالهزيمة، لكنهم يرون - مثلما يحق لصاغية أن يرى، ولو بلعبة ذهنية شبيهة بألعابه الذهنية الفقيرة من دون أن يغادروا حتى منطقه البائس هو نفسه- أنَّ المقاومة، لا الاعتراف بالهزيمة، هي التي يمكن أن توقف الجيش المتوحش الذي لا يرحم، وتنقذ البشر وتقلّل الأكلاف، ولا تأتي بحكومة من النوع الذي يحبّه تخفف عن إسرائيل عبء الاحتلال؟

بل ماذا لو كان صاغية أمام خصوم يرون أنّ الهزيمة هذه المرة تعني أن نبدأ تخبّطنا بدمائنا كطوائف وجماعات ودويلات من أجل بقاء الطائفة والجماعة والدولة الأمتن والأقوى والأغنى: إسرائيل؛ كما تعني أن يتواصل تحويل المنطقة إلى عبيد ونواطير نفط، مع احتمال أن يُستبدل بهؤلاء النواطير هنود أو باكستانيون أو سواهم -ممن قد لا تروقهم خدماته كما تروق النواطير الحاليين- من أجل مزيد من التخبّط في الدم؟

هل يعلم صاغية عدد الاحتمالات المغايرة لما يراه التي يمكن أن تسفر عنها هذه الألاعيب الذهنية، فما بالك بفهم الواقع وتحليله بما أوتي الناس من قدرة وعلم ومقاومة.

ظاهرة حازم صاغية، مثل ظاهرة أحمد بيضون الذي لم يكد ينبس ببنت شفة عن «النصرة» و«داعش» وأشباههما في سوريا، لكنه كتب يسخر من الشهيد السنوار: «العصا - على حدّ علمي - كانت بيمين موسى. وأمّا يحيى فقيل له: «خُذ الكتابَ بقوّة»! والظاهر أنّه كان مصغياً إلى غير ربّه فلم يسمع»...

وظاهرة حازم وأحمد «إم بي سي» (كنيتهما الجديدة) جوهرها جمهورهما التّعس من أرباع القرّاء والكواتيب، ليس غير.

هل أشعر بأي تأنيب ضمير حين أقول هذا؟

أجل، أشعر بالقدر ذاته من تأنيب الضمير الذي شعر به حازم إم بي سي حين نُشر زميله في الجريدة ذاتها، فنسي حتى اسمه، ولم يفه قط بحرف واحد عنه، ولو كان شتيمة حتى.

أجل، أشعر بالقدر ذاته من تأنيب الضمير الذي شعر به مؤرخ يقترب من ثمانينياته وهو «يُلَخْبِص» بجثة شهيد قتلته إسرائيلٍ قبل أن يجفّ دمه، ثم يأتي لينكّل بلينين مستخدماً إيّاه تكئةً لتبرير فعلته: «لا أعرف من بقي على مذهب لينين، في ديارنا اليوم. من جهتي غادرتُ هذا المذهب قَبْلَ خمسين سنة! مع ذلك، وجدتُ أنّ هذا النصّ الواضح يُفترَضُ أن يخاطبَ أناساً غير قلائل حولَنا موزّعين بين مذاهب شتّى، محبّذين كانوا أم معادين للينين ولمذهبه: «القبول بدخول المعركة حين تكون المصلحةُ الواضحةُ فيها مصلحةَ العدو إنّما هو جريمة. والذين لا يعرفون كيف يزوغون ويهادنون ويساومون للتحاشي من معركةٍ ظاهرةِ المخالفةِ للمصلحة هم قادةٌ سياسيّون للطبقة الثوريّة مثيرون للشفقة» (لينين، مرض الشيوعيّة الطفولي - عن الطبعة الفرنسيّة) ».

هل كان لينين ليقف ضد (أو مع) ما فعلته المقاومة؟

كان لينين قائداً سياسياً عظيماً ومنظّراً ماركسياً عميقاً في الوقت ذاته. تختلط في معظم كتاباته هاتان الخصلتان أشد الاختلاط، ما يحتّم على القارئ أن يحارب على الجبهتين معاً، وإلّا وجد الرجل متناقضاً يهجو في كتاب شخصاً أو سياسةً مدحهما في كتاب آخر، أو حتى في الكتاب الواحد ذاته.

هذا يعني أنّ الاستخلاصات العامة المجرّدة مما كتبه عن سياقات محددة هي استخلاصات خطرة إذا ما رُبطت أو جرى التعلّم منها أبعد من الطريقة أو المنهج الذي يربط النظرية بالممارسة. خطرة، لكنها ليست خاطئة بالضرورة، فنحن نقرأ ما كُتب في سياق معين لا لنعرف التاريخ فقط، بل لنستهدي في سياق آخر، ولنتملك طرائق ومنهجيات أيضاً.

هذه المعركة الدقيقة، وبالغة الضرورة، وكثيرة الفشل، على جبهتين لدى قراءة لينين، لا تخصّه وحده في الحقيقة، بل تخصّ، في النهاية، كلّ كتاب أو كتابة. فالسياق، أو التاريخ، له أثره في كلّ مكتوب مهما كان تجريده النظري، أو جنسه، بما في ذلك الأدب. ليس هذا بالمقام المناسب لضرب الأمثلة، ولكنّ لعلّ هذا المثال المبسّط أن يفيد:

سُئلَ لينين مرّةً: «ما رأيك بمن يقول الاشتراكية ديني؟».

كان ذلك بعد فشل ثورة 1905 الديموقراطية في روسيا وإغراقها بالدماء، وانتقال كثير من الاشتراكيين إلى أنواع شتّى من الإيمان المسيحي، لدرجة تأسيس حركة سياسية وفكرية باسم «الباحثين عن الله»، كان بين صفوفها الكاتب الروسي مكسيم غوركي وماركسيين آخرين.

كعادة لينين في الابتعاد عن الإجابات المسطّحة أحادية الوجهة، أجاب: «الأمر يختلف. إن كان من يقول ذلك متديّناً، فهذا تقدّم في تفكيره مرحَّب به. وإن كان القائل اشتراكياً فذلك تدهور يدعو إلى الرثاء».

ليست هذه سوى كلمات سريعة للحديث عن الاستشهاد السائر هذه الأيام بكتاب لينين الشهير عن الطفولية اليسارية وكونها مرضاً في الشيوعية، ذلك الكتاب الذي يُشهر في وجه اليساريين الذين يقفون اليوم مع المقاومة أو يُشهر في وجه المقاومة ذاتها.

كتاب لينين هذا، الممتاز في سياقه، هو أكثر الكتب الماركسية استشهاداً بها من قبل القيادات الانتهازية الهرمة الخرفة في الأحزاب الشيوعية الرسمية التي تُشهره في وجه الدعوة إلى أي تجديد أو توجّه ثوري داخلها أو خارجها، حتى بات للكتاب صيت سيّئ طغى على ألمعيته في حينه وفي سياقه.

لكن التجربة تبيّن أن كثرة الاستشهاد بهذا الكتاب لا تقتصر على القيادات الهرمة، بل تتعداها أيضاً إلى فتية، في الإطار اليساري الماركسي يعانون من خصاء فكري باكر.

مشكلة هؤلاء اليوم، بشأن المقاومة، لا تقتصر على أنّ أنصارها اليساريين يمكن أن يشهروا نصوصاً لينينية أخرى في وجه هذه النصوص وأصحابها، مرتكبين غلطتهم النصوصية ذاتها، أيّ هزأة وتفاهة أن أُشهر في وجهك في ظرف معين مختلف وبالغ التعقيد قولاً لأحد ما قاله في ظرف آخر وسياق آخر!

مشكلتهم تتعدّى ذلك إلى أنّ الأخوة المقاتلين من «حماس» و«حزب الله»، قد لا يعترفون تحت القصف وفي ظلّ ما يخوضونه من معارك، بالطبعة أو الترجمة أو المترجم أو الدار الناشرة لهذه النصوص (مثلاً، كالطبعة الفرنسية التي يستشهد بها الدكتور أحمد بيضون، ولا سيما بعدما نكّل، بكل جلال شيخوخته وعلمه، بجثة شهيد كالسنوار)، فيطالبون بغير طبعة. بل قد يحتجون أيضاً، إذا أتاحت لهم المعارك الوقت، بأنّ الدكتور المذكور لم يعرض طبعته الفرنسية هذه على حلفائه «النصرة» ومطياتهم المتلبرلة الشبيهة به في ما دعي «الثورة» السورية.

بل إنّ مشكلتهم الأبعد من ذلك، أنّ «حماس» و«حزب الله» ليسوا على مذهب لينين، وقد لا يسمعوا للأناس الذين يريد الدكتور أن ينوّرهم بلينين عساهم ينوّرون «الحزب» و«حماس» كي يستسلموا، ولا يفضّلوا على الاستسلام مواصلة مقاومتهم الإبادة.

السؤال في هذه الحال، إذاً، ما عسى دكتورنا فاعلُ (إذا افترضنا حسن النيّة)، هو وبعض الفتية المذكورين آنفاً، غير انتظار أن تفتك إسرائيل بالمقاومتين في طريقها للفتك بنا أجمعين؟

هذا سؤال لينيني بالمناسبة.

أما تراشق النصوص مهما بدت قوية، ولا سيما نصّ كتاب «اليسارية مرض طفولي في الشيوعية»، فلعبة انتهازيين خرفين أو صبية طواشيين باكراً.

هؤلاء لا يكفّون، بآلاف الأشكال، عن الإجابة عن السؤال المجرد من أيّ أخلاق وأي معرفة والذي مسح به العالمُ كلُّه الأرض، «هل تدين حماس؟» بـ«نعم أدينها». إجابة خالية من أي أخلاق ومن أي معرفة، كما أنّها خالية من أي احتراس، كائناً من كان المنتصر.

على طريق القدس

قاطعوا أبواق العدو الإسرائيلي

أصدرت «حركة مقاطعة إسرائيل» أخيراً، بياناً تدين فيه التقرير الذي بثته قناة «أم. بي. سي» السعوديّة، الذي تصف فيه قادات فلسطين ولبنان بـ«الإرهابيين». وأشارت الحركة إلى أنّ التقرير «لم يكُن مجرّد خطأ إداري أو تنفيذي من أحد موظفي القناة، بل هو سلوك ينسجم مع الموقف المتواطئ للأطراف الإقليمية التي تراهن على التطبيع مع نظام الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، وترى في نضال الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب أمّتنا العربية عناصر تعطّل مخططاتها المستقبلية، وهو ما عبّر عن نفسه بأداء إعلامي منسجم مع الخطاب الصهيوني الإسرائيلي، بشكل واضح وجلي، على أكثر من عام».

ودعا البيان، إلى «مقاطعة كل أبواق العدو الإسرائيلي الناطقة باللغة العربية، مثل مجموعة «MBC» التي تشمل فضائيتي «العربية» و«الحدث» و«سكاي نيوز عربية» و«MTV» اللبنانية، بالإضافة إلى بعض الصحف الصفراء المموّلة من جهات مقرّبة من النظامين السعودي والإماراتي الاستبداديين، مثل «الشرق الأوسط» لمساهمة كل منها في تبرير مجازر الإبادة ضد شعبنا والشعب اللبناني الشقيق، والدفاع عن المنطق الاستعماري الإسرائيلي، فضلاً عن تبنّي الرواية الصهيونية إلى حدّ المساهمة في التحريض والتضليل والحرب النفسية ضد شعوبنا ومقاومتنا للاضطهاد».



كما حيّت الحركة في بيانها «اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، أوسع تحالف في المجتمع المدني الفلسطيني للاستجابة السريعة لشعوب المنطقة ودعوات مقاطعة المجموعة ومحاسبتها، خاصةً في العراق الشقيق، وتحيّي أيضاً الصحافيين الذين بدأوا الانسحاب والاستقالة من بعض هذه الفضائيات».

وأشارت الحركة إلى أنّ «ماكينة الإعلام الصهيونية الناطقة بالعربية هذه ليست موجّهة لتكريس ونشر التطبيع العربي مع العدو الإسرائيلي فقط، بل هي تشكّل أيضاً جزءاً لا يتجزّأ من أسلحة الحرب الاستعمارية على الوعي العربي، ومن المحاولات الحثيثة واليائسة لاستعمار عقول شعوب منطقتنا العربية باليأس. إذ يوظّف محور الإبادة الأميركي-الإسرائيلي هذه الأدوات الإعلامية للدفع بشعوب المنطقة للإذعان والتسليم بسيادة المشروع الاستعماري-الاستيطاني الصهيوني في المنطقة، وتأليب المجتمعين الفلسطيني واللبناني على المقاومة، فضلاً عن تكريس هيمنة الشركات الأميركية والغربية الموالية على ثرواتنا ومواردنا البشرية».

وتابعت أنّ «نقابة الصحافيين الفلسطينيين قد دعت أخيراً إلى مقاطعة مجموعة «MBC» مطالبة بعدم التعامل معها أو الظهور على شاشاتها، معتبرةً إياها جزءاً من الجهد الإعلامي الاستعماري الذي يسعى إلى تضليل العالم وشيطنة المقاومة الفلسطينية المشروعة».

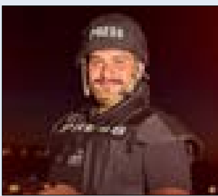
ودعمت الحركة بقوة هذا الموقف المشرّف للنقابة.

وذكّرت الحركة أنّ تطبيع مجموعة «أم بي سي»، ليس حديث الإثبات «إذ كشفت قناة 11 الإسرائيلية في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، عن تعاون جيش الاحتلال الإسرائيلي وقناة «العربية» عبر مدّها بأخبار حصرية مقابل تحسين صورة إسرائيل في العالم العربي»، وأنّه في عام 2020 «وقّعت مجموعة «أم بي سي»، اتفاقية بين منصتها «شاهد» وشركة «بارتنر» الإسرائيلية المتواطئة في جرائم الحرب الإسرائيلية».

وبذلك، أكدت الحركة أنّ «مقاطعة أبواق العدو الإسرائيلي الناطقة بالعربية، ضرورةً ملحّة، ويستوجب تطبيق معايير المقاطعة لآلة الإعلام الإسرائيلية ـ الصهيونية على آلة الإعلام السعودية ـ الصهيونية والإماراتية ـ الصهيونية».

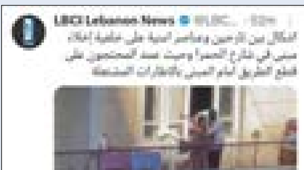
وأشارت إلى أنّ هذه المقاطعة تعتمد على «الامتناع عن الاشتراك في قنوات مجموعة «أم بي سي» والضغط على الهيئات الشعبية والنقابية والمؤسساتية العربية وشخصياتها لمقاطعة هذه الفضائيات والامتناع عن التعامل معها، والالتزام بمعايير المقاطعة ومناهضة التطبيع، والالتزام بمعايير مناهضة التطبيع الإعلامي التي توافق عليها المجتمع الفلسطيني، ومواصلة الضغط على جميع الفضائيات العربية، ومن بينها فضائية «الجزيرة»، للامتناع عن إتاحة منصة للعدوّ الإسرائيلي ومجرميه والمتحدثين باسمه لمخاطبة المشاهد العربي وشنّ حربه النفسية وتلميع صورته».

تحيّة إلى محمد فرحات



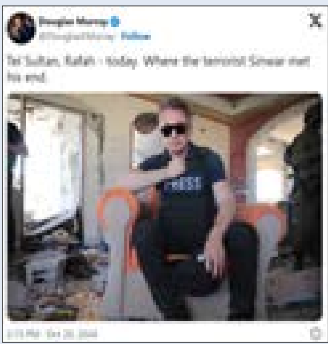
تتبع قناة «الجديد» سياسة رمادية في تغطيتها للحرب الإسرائيلية على لبنان. تارة تفتح هواءها لمحلّلين وسياسيين معادين للمقاومة، وطوراً تطل بمقدمة نشرة أخبار مسائية تمدح المقاومين المرابطين على الحدود مع فلسطين المحتلة. رغم عدم وضوح الخط التحريري للمحطة التي يديرها تحسين خياط، إلا أن مراسلها في جنوب لبنان محمد فرحات يستحق تحية. فالمراسل قضى عامه الأول في مناطق الجنوب لتغطية الحرب، مستنداً إلى معلومات من أرض المعركة والمواجهات مع العدو التي تبرهن حجم فشل العدو في التقدم في الجنوب. يطل فرحات مرات عدة في مداخلاته اليومية، من المناطق الأمامية للمواجهات ويقرأ بيانات «حزب الله » ويشرح معلومات مفصّلة حول مجريات المعركة. لم يغرق فرحات في وحول السردية الإعلامية التي يروج لها العدو والتي تتحدث عن تقدّمه في بعض القرى الجنوبية، بل يواصل عمله بموضوعية في جميع رسائله. يصحّح بعض الأخطاء لزملائه، ويقرأ بلغة عربية متقنة مفنّداً مناطق الجنوب وإنجازات المقاومة. يبدو فرحات متمايزاً عن باقي زملائه الموزعين في مختلف المناطق اللبنانية على غرار جاسينت عنتر التي ترتكب أخطاء فادحة في رسائلها اليومية.

Lbc في الحمرا: شاهد ماشفش حاجة



بينما كانت قوى الأمن الداخلي تحاول إخراج نازحين من مبنى في شارع الحمرا، شاركت قناة «أل بي سي»، مقطع فيديو يظهر فيه اشتباك بين قوى الأمن وناشطين أمام المبنى. وأشارت القناة إلى أنّ هذا الاشتباك هو «بين النازحين وقوى الأمن». مع العلم أنّ مجموعة من الناشطين كانوا على علم مسبق بوصول قوى الأمن وهدفها، فقاموا بتجميع أنفسهم للدفاع عن النازحين وضمان بقائهم في أماكن آمنة. كما أنّ الفيديو المشارك يُظهر بوضوح النازحين وهم على الشرفات ينظرون إلى الاشتباك في أسفل المبنى بخوف. مثل هذا الخطأ قد يكون قد سقط سهواً، لكنه قد يُفسر بطريقة تضرّ بالسلم الأهلي وتخدم مصلحة العدو الصهيوني.

منتحل صفة إعلامي في كرسي السنوار



بعدما منح «الجيش» الصهيوني وصولاً حصرياً لوسائل الإعلام الأجنبية إلى الموقع الذي استشهد فيه زعيم حركة «حماس »، يحيى السنوار، أثار الصحافي البريطاني دوغلاس موراي، غضباً عارماً على منصّات التواصل الاجتماعي، بعد نشره صورة لنفسه وهو جالس على كرسي الشهيد الذي تعمّد الاحتلال قتله، وأرفق الصورة بتعليق يشير فيه إلى تاريخ الصورة ومكانها، مضيفاً «المكان الذي لقي فيه السنوار الإرهابي حتفه». اعتبر كثيرون، ومن بينهم مناصرو المقاومة، أنّ هذا الفعل غير مهني، ويتعمّد استفزاز مناصري الشهيد البطل. وانتقد عدد موراي، وجاء في أحد التعليقات على الصورة «إنه رجل أكثر مما ستكون عليه أنت في أي وقت».

الموساد يتسلك إلى «النت» اللبناني



أشار الناشط اللبناني في حماية الحقوق الرقميّة، محمد نجم، إلى الإعلانات التي يبثها الموساد على منصّات «ميتا»، والتي تستهدف المواطنين اللبنانيين وتروّج للتعامل معه. ولفت نجم إلى أنّ هذه الإعلانات غير قانونية وتُعد خرقاً للمجتمع اللبناني، وأكّد أنّه تمّ التواصل عدّة مرّات مع منصّة «ميتا» بخصوص هذه الإعلانات التي تُشكّل خطراً على المجتمع اللبناني وتهدد سلمه الأهلي، إلّا أنّ المسؤولين في «ميتا» لم يقدموا أي إجابات واضحة.

على بالي



أسعد أبو خليل

بعض الملاحظات السريعة على كتاب بوب وودورد الجديد، بعنوان «الحرب»، وهو يغطّي الحرب في أوكرانيا والحرب على غزة ولبنان (وإدارة بايدن مسؤولة مباشرةً عن إشعال الحربَين واستمرارهما).

1) المؤلّف بوب وودورد سطحيٌّ وسخيف ويعجز عن الربط والتحليل. هو راوٍ فقط، يُعيد صياغة الأحداث عبر مقابلة المعنيّين، والويلُ لكَ لو رفضتَ أن تتحدّث إليه؛ لأنّ تصويرك في الكتاب سيكون سلبيّاً جداً، والعكس صحيح.

2) هو صهيوني عريق يأخذ بكل السرديّة الصهيونيّة للصراع. 3) من الواضح من الكتاب أنّنا أخطأنا في تصديق مقولة «حزب الله» نفسه بأنّه بادر إلى إشعال حرب الإسناد. يروي في الكتاب كيف أنّ نتنياهو وضع خطّة حرب ضدّ لبنان في السابع من أكتوبر، وأنّ مفاوضات صعبة جرت بين الحكومة الأميركية والإسرائيلية إلى أن قرّر بايدن أن يمارس ضغطاً كي يمنع الحرب. كانت خطّة الحرب على الحزب موضوعة ووجد نتنياهو فرصة ذهبيّة كي يشعل الحرب ويتخلّص من الحزب (وكان ذلك قبل عملية تفخيخ أجهزة الاتصالات). وعاد نتنياهو كي يُخبر البيت الأبيض أنّ الحزب شنّ هجوماً متعدّد الأشكال على مواقع إسرائيليّة، لكن الاستخبارات الأميركيّة لم تجد أيّ دليل. إسرائيل تكذب عادة على أميركا كي تنال ما تريد (السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة زعم في الخامس من حزيران 1967 أنّ مصر هي التي بادرت إلى إطلاق النار، وليس إسرائيل. لكنّ أميركا أوضحت لإسرائيل أنّها تعلم أنّها تكذب، فأقلعت). تبيّن فيما بعد أنّ طيوراً مهاجرة هي التي أطلقت إنذارات في «إسرائيل» حول هجوم للحزب (أو هكذا زعمت إسرائيل عندما فضحت أميركا كذبتها).

4) الذين يتولّون شؤون الخارجيّة في البيت الأبيض هم مجموعة من الجهلة والمتعصّبين. مستشار الأمن القومي ليس مختصّاً في السياسة الخارجية، والمستشار الرئاسي، برت ماكرك، من خلفيّة قانونية عمل في إدارة الاحتلال الأميركي للعراق وفي التحالف (الكاذب) ضد «داعش».

5) كرّر وودورد روايات ثبتَ بطلانُها عن ليلة السابع من أكتوبر.

6) نتنياهو يستطيع أن يتّصل بالبيت الأبيض ويأمر الرئيس بما عليه أن يقوله في العلن.


الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963


/AlakhbarNews

@AlakhbarNews

/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ01 /666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com